Evaluation of the Quality of Urban Life in major Algerian Cities: Multiplication of Variables and Importance of Relative Weights Case Study of the City of Setif

Fouad Ben Ghadbane
Mahfoud Jaadjou

Abstract: The concept of urban quality of life is one of the complicated concepts which has been addressed by different approaches for being a phenomenon with multiple aspects and also for its direct relationship with the urban population on the one hand, and the services by the inhabitants. The evaluation of the quality of urban life is based on a number of economc, social, urban and environmental variables as well as variables related to infrasttucture and services. In addition, there are the relative weights that can reveal different spatial variations in the qualtiy of life in the urban areas of the city.

In this research paper, we shed light on the city of Setif being one of the most important major Algerian cities in an attempt to assess its standard of living by using a number of variables in order to clarify the different variations between its urban areas with respect to the compass of the quality of life. We will also try to analyze the various factors that lead to the improvement of the standard of living in some urban sectors and its decline in others. This analysis shall offer some feasible solutions for reducing the sharp disparity in the standard of living and draw the attention of authorities and decision makers in the city of Setif to the need for addressing the aspects of weakiness and failure of some of the variables to improve the quality of life for the residnets

Keywords: Urban qaulity of life, Evaluation, Variables, The relative weights, The City of Setif, Algeria.

تقييم جودة الحياة الحضرية بالمدن الجزائرية الكبرى: تعدّد المتغيرات وأهمية الأوزان النسبية دراسة حالة: مدينة سطيف

فؤاد بن غضبان(*)
محفوظ جعجو(**)

ملخص: يعتبر مفهوم جودة الحياة الحضرية من المفاهيم المعقدة، وقد تناولته مختلف التخصصات وفق مقاربات متباينة باعتبارها من الظواهر المتعددة الأوجه، ولارتباطها المباشر بالسكان الحضر من جهة وبقطاع الخدمات من جهة ثانية؛ نظراً للاستعمالات المكثفة والمستمرة للخدمات من طرف السكان. وتتطلب عملية تقييم جودة الحياة الاعتماد على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية والبيئية، وأخرى متعلقة بالبنية الأساسية والخدمات، إلى جانب الاستناد إلى الأوزان النسبية التي بإمكانها الكشف عن مختلف التباينات المكانية لمستوى جودة الحياة عبر القطاعات الحضرية بالمدينة. وسنحاول من خلال هذا البحث تسليط الضوء على مدينة سطيف باعتبارها من أهم المدن الكبرى الجزائرية، محاولين تقييم مستوى جودة الحياة فيها باستخدام العديد من المتغيرات وتوضيح مختلف التباينات عبر قطاعاتها الحضرية من خلال بوصلة جودة الحياة، وتحليل مختلف الأسباب والعوامل التي أدت إلى تحسن مستواها في بعض القطاعات الحضرية وتدنيها في قطاعات أخرى؛ مما يسمح بتصور بعض الحلول المناسبة التي من شأنها التقليل من حدة الفوارق في مستوى جودة الحياة، ولفت انتباه صُناع القرار بمدينة سطيف إلى ضرورة معالجة مكامن العجز والقصور في بعض المتغيرات لتحسين مستوى جودة الحياة لدى السكان.

المصطلحات الأساسية: جودة الحياة الحضرية، تقييم، المتغيرات، الأوزان النسبية، مدينة سطيف، الجزائر.

(*) ، (**) معهد تسيير التقنيات الحضرية، جامعة "العربي بن مهيدي" أم البواقي، الجزائر.
fouad.benghadbane@gmail.com

مقدمة:

تعرف المدن في الوقت الراهن تحولات مكانية متعددة في جميع المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، والعمرانية... ونمواً سكانياً متزايداً بعدما أصبحت مراكز جذب نتيجة التوطن الصناعي والخدمي فيها.

وقد صاحب النمو الحضري للمدن، وخاصة الكبرى مشكلات، أثرت بدرجة كبيرة على الحياة الحضرية؛ مما ترتب عليه فقدان مساحات واسعة من الأراضي الزراعية الجيدة بسبب تسارع حركة التعمير في أطراف المدن، والاكتظاظ السكاني، والتضخم، وزيادة الطلب على السكن، إلى جانب التلوث البيئي الناتج من تركز المصانع وارتفاع عدد السيارات، مع نقص في المساحات الخضراء، وصعوبة التخلص من النفايات ومعالجتها، وعدم توافر المرافق والخدمات الضرورية، وكذا مشكلة المواصلات وطول مدة الرحلة وصعوبتها، خاصة في ساعات الذروة، بين أطراف المدينة ومركزها بسبب الاتساع الكبير في رقعتها الحضرية، أضف إلى ذلك انتشار الأحياء الفوضوية والفقيرة في المناطق المهمشة من المدينة، وغيرها من المشكلات المترتبة على التحولات المكانية التي مست المدن، وجعلت من بعض أحيائها مناطق غير ملائمة للعيش وبروز ظواهر اجتماعية غير مألوفة واختلالات بيئية خطيرة.

وقد دفعت هذه المشكلات وغيرها بدول العالم إلى إعادة النظر في سياساتها الحضرية المتبعة، وانتهاج سياسات جديدة كفيلة بتوفيرالمجال الملائم للسكان الذي يمارسون فيه نشاطاتهم اليومية ويلبي احتياجاتهم الضرورية على أكمل وجه، بوضع خطط تنسجم وتطلعات السكان، تأخذ في الاعتبار كل المتغيرات الاقتصادية، والاجتماعية، والعمرانية، والبيئية...؛ لترقية نوعية المنتوج العمراني وتحسين وضعياته المتدهورة وإعطاء المدينة أبعادها الحقيقية لتتمكن من أداء دورها المنوط بها.

والمدينة الجزائرية، كغيرها من مدن العالم النامي، شهدت تطورات سكانية وتحولات وظيفية سريعة منذ الاستقلال (سنة 1962)، وأدت إلى حدوث ديناميكية أثرت بشكل مباشر على تسارع وتيرة النمو الحضري وتغيير شامل وعميق في بنية المدينة مع امتداد واسع لكتلتها الحضرية، نتيجة للسياسة الحضرية التي تبنتها الدولة الجزائرية منذ العشرية الأولى التي أعقبت الاستقلال؛ بهدف تطوير

المدينة الجزائرية وتنميتها، غير أن هذه السياسة المتبناة جاءت عكس ما كان مستهدفاً منها، ونتج منها العديد من المشكلات التي أثرت سلباً على جودة الحياة فيها خاصة في المدن الكبرى منها، ومن أبرز هذه المشكلات: التضخم السكاني، وأزمة السكن، والضغط المتزايد على المرافق والخدمات، والتلوث البيئي، ونقص المساحات الخضراء، وانتشار البطالة، ومشكلة النقل والمواصلات...

ومن جانب آخر، حقق الجانب الكمي للسياسة الحضرية بالمدن الجزائرية الكبرى القدر الكافي من التغطية، كإنشاء المجمعات السكنية الكبرى والمناطق السكنية الحضرية الجديدة، وتوقيع التجهيزات الخدمية (التعليمية، والصحية، والثقافية والرياضية...) ومدّ البنى التحتية...، غير أن الجانب النوعي المتعلق بالمجال السكني، والمساحات الخضراء، وجودة أماكن الراحة والتسلية، ونوعية الخدمات وتوزيعها المكاني لم يحظ بالاهتمام نفسه بين المناطق المركزية والأحياء الراقية والمخططة، والأحياء السكنية ذات الكثافة السكانية المرتفعة التي لا تزال تعاني نقصاً في الخدمات والتجهيزات الضرورية، لذلك فإن مثل هذه الأوضاع القائمة، تدخل تصورات ومفاهيم حضرية جديدة إلى مفهوم نوعية الحياة، ونخص هنا جودة الحياة الحضرية، هذا المفهوم الحديث الذي عرف اهتماماً متزايداً من مختلف التخصصات التي تعنى بالمدينة بوصفها إطاراً دراسياً لها، ومن المدن الجزائرية الكبرى التي تشهد مثل هذه الأوضاع نذكر مدينة سطيف التي سنسلط عليها الضوء في هذا البحث.

الإشكالية:

تعد مدينة سطيف واحدة من كبرى المدن الجزائرية بعد كل من الجزائر العاصمة، ووهران، وقسنطينة، وعنابة، والبليدة، وهي تكتسب أهمية موقعية وسكانية واقتصادية بمنطقة الهضاب العُليا، وهي اليوم تعيش ديناميكية حضرية متزايدة؛ نظراً لتعدد المشاريع الحضرية التي استفادت منها المدينة غداة الاستقلال للارتقاء بالمستوى المعيشي لسكانها، ونتج منها نمو حضري متسارع، أثر – بشكل كبير ومباشر – على نوعية الخدمة المقدمة والإطار المعيشي والبيئة الحضرية للمدينة، والجدير بالذكر أن هذا النمو مر بمراحل زمنية متتابعة وظهر بأشكال مختلفة في شكل مساكن جماعية وفردية، رافقه تباين في إنجاز الخدمات والبنى التحتية، نتيجة للسياسات المنتهجة من قبل مخططي المدينة، وكان بدايتها

"تبني سياسة المناطق السكنية الحضرية الجديدة مع انطلاق الخطة الرباعية الثانية 1974/1977" بحسب المرسوم الوزاري رقم 335 المؤرخ في 19/02/1975؛ حيث تم التركيز فيها على توفير السكن بالدرجة الأولى دون مراعاة بقية الخدمات المكملة للمسكن كأماكن الترفيه، وأماكن توقف السيارات، والمساحات الخضراء... وغيرها من الفضاءات المكملة للوظيفة السكنية" (شايب، 2008: 75–78)، ليأتي بعدها وقع التحوّل الاقتصادي في مطلع التسعينيات؛ حيث حاول حينها مخططو المدينة التحكم أكثر في الديناميكية والتحولات المكانية التي شهدتها المدينة؛ فتم إصدار قانون جديد متمثل في القانون 90/29 المؤرخ في 01/12/1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير، وصاحب هذا القانون ظهور مخططات جديدة، تمثلت في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، الذي يحدده المرسوم التنفيذي رقم 91/177 ومخطط شغل الأراضي الذي يحدده المرسوم التنفيذي رقم 91/178، وعلى الرغم من أن هذه المخططات قد عملت على توجيه النمو الحضري وتحسين جودة الحياة خاصة في الأحياء السكنية فإن عدم فاعليتها ميدانياً ترتب عليه نتائج سلبية تتلخص في النقص الواضح في العديد من الفضاءات الحضرية خاصة من ناحية توافر الخدمات؛ مما أوجد تبايناً وفوارق شاسعة بين أحياء المدينة وقطاعاتها الحضرية، انعكس بشكل مباشر تبايناً في مستوى جودة الحياة بمدينة سطيف، ولتدارك هذا الوضع وسد النقص الذي صاحب هذه المخططات تم تبني سياسة جديدة تمثلت في ظهور "مخطط التحسين الحضري" المندرج ضمن برنامجي الدعم الاقتصادي (2005/2009) وتنمية الهضاب العليا؛ حيث استفادت مدينة سطيف من عدة مشاريع تهدف إلى تحسين المظهر الجمالي للمدينة والارتقاء بجودة الحياة فيها، وقد استهدف مخطط التحسين الحضري الأحياء السكنية التي تشهد تدهوراً في إطارها المبني ومجالها الخارجي وهياكلها القاعدية، وكذا الأحياء التي تفتقر للمرافق والتجهيزات العمومية، فزاد ذلك من الاهتمام بجودة الحياة، وعرفت تطورات مستمرة، غير أن التطبيق الفعلي للمخطط لم يبرز في الواقع إلا في بعض الأحياء القليلة من المدينة، كما أسهمت هذه المشاريع المتبناة – بدرجة كبيرة – في إعطاء بعد جديد للارتقاء بمدينة سطيف، غير أن محدودية تطبيقها واقتصارها على بعض أحياء المدينة دون أخرى، قد زاد من حدة الفوارق في مستوى جودة الحياة الحضرية بين القطاعات الحضرية للمدينة.

أهمية البحث:

تكمن أهمية موضوع البحث في:

– حداثة الموضوع باعتباره من الموضوعات العلمية التي تهتم برفاه الساكن داخل مجاله الحضري، وتبحث عن الطرق والأساليب الأنسب لتحقيق هذا الهدف.

– خصوصية "حسن اختيار"مجموعة المتغيرات ومؤشراتها المستعملة في عملية تقييم جودة الحياة، والعمل على ملاءمتها مع خصوصية المدن الجزائرية بشكل عام ومدينة سطيف بشكل خاص.

– عملية تقييم جودة الحياة التي تشكل قاعدة أساسية لتخطيط حضري مستقبلي وتغطية مختلف الاحتياجات وأوجه النقص التي من شأنها ترقية الفرد داخل مجاله الحضري.

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

– تحديد المفاهيم الأساسية لجودة الحياة الحضرية ومؤشرات قياسها.

– حصر مجموعات من المؤشرات بوصفها وسيلة لقياس جودة الحياة الحضرية بمدينة سطيف تبعاً للمتغيرات الاجتماعية، والاقتصادية، والعمرانية، والبيئية، والخدمية.

– تصنيف القطاعات الحضرية لمدينة سطيف تبعاً لمستويات جودة الحياة التي تميز كل قطاع حضري، بالاعتماد على طريقة الأوزان النسبية.

– تحديد الاختلالات المكانية القائمة على مستوى المدينة تبعاً لمستوى جودة الحياة المتباين عبر قطاعاتها الحضرية، ومن ثم وضع أولويات التدخل لحلها والارتقاء بجودة الحياة في المدينة.

منهجية البحث:

من أجل الوصول إلى الأهداف المتوخاة من البحث وتحقيقها، سنعتمد على المنهج الوصفي لوصف مختلف المظاهر التي تميز مستوى جودة الحياة بمدينة سطيف عبر قطاعاتها الحضرية، ولاسيما الخصائص المحددة للمؤشرات المتعلقة بالمتغيرات الاجتماعية، والاقتصادية، والعمرانية، والبيئية، والخدمية، إلى جانب

المنهج الكمي الذي له دور كبير في تقييم جودة الحياة عند الاستناد إلى الأوزان النسبية، وكذا المنهج التحليلي الذي سمح بدراسة الخصائص التفصيلية عبر القطاعات الحضرية بالمدينة لتوضيح التباينات المسجلة والتوصل إلى نتائج دقيقة.

كما اعتمد البحث على مصادر نظرية متمثلة في كتب، ومقالات ومراجع علمية ذات علاقة مباشرة بموضوع البحث، إلى جانب بيانات التعدادات العامة للسكان والسكن، الصادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات، أما البيانات المتعلقة بالمتغيرات الاجتماعية، والاقتصادية، والعمرانية، والبيئية، والخدمية؛ فهي مستمدة من العمل الحقلي؛ حيث اعتمد على الاستبانة لجمع البيانات والمعطيات حول آراء السكان وظروفهم المعيشية المتعلقة بمحيط سُكناهم، على اعتبار أن هذا الموضوع يمس السكان ووسطهم المعيشي بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى التحقيقات الميدانية المرتبطة بتوقيع مختلف الاستخدامات الوظيفية، وتحديد القطاعات الحضرية للمدينة بشكل يتلاءم مع موضوع جودة الحياة انطلاقاً من الوثائق المتحصل عليها من مختلف المصالح والهيئات المحلية لمدينة سطيف.

حدود البحث:

يتحدد البحث بما يأتي:

– المجال الجغرافي: غطى البحث كل المجال الحضري لمدينة سطيف عبر القطاعات الحضرية البالغ عددها خمسة عشر (15) قطاعاً حضرياً.

– المجال الزمني: استندت عملية التحليل إلى بيانات التعداد العام للسكان والسكن لسنة 2008، الصادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات، بالإضافة إلى نتائج الاستبانة الموزعة على عينة، قوامها 10% من الأسر في كل قطاع حضري من مدينة سطيف لسنة 2014، البالغ عددهم 4,820 أسرة، وهو حجم العينة المدروسة.

– المجال البحثي: اعتمد البحث المسح المكتبي الميداني في جميع البيانات من مصادرها.

1 – الإطار النظري للبحث:

تُعد عملية الارتقاء بجودة الحياة في المدن عملية شديدة التعقيد؛ نظراً لتعدد المجالات والمؤشرات التي من خلالها وبناءً عليها يتم خدمة السكان وتحسين أوضاع الفرد والارتقاء به وتحقيق آماله وطموحاته وفقاً لإمكانات المدينة التي يوجد فيها

(غضبان، 2015: 17)، وفي هذا الإطار ظهرت مفاهيم حديثة تندرج كلها ضمن توجه جديد ومعاصر لتقييم مستوى الحياة في المجال الحضري، وقد لقي هذا المفهوم اهتمام العديد من الباحثين في هذا المجال من أمثال "سميث"، "غراي"، "دونا بديان"، "نوكس"... (www.arabgeographers.net/vb/uploaded/32845_11334286510.pdf) وغيرهم؛ حيث انصب اهتمامهم على معرفة مستوى المعيشة والرفاهية ومدى جودة السكن في التجمعات الحضرية باستعمال مجموعة من المؤشرات والمتغيرات التي تتناسب والمدينة المدروسة.

غير أن بعض الباحثين يُعرف جودة الحياة بأنها مقدار السعادة والرضا التي يستمتع بها الشخص في بيئته الحضرية، الناتجة من التفاعل بين المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وعليه يمكن القول: إنها تعبير سكاني عن الرفاهية التي يشعرون فيها والتي تدعمها بيئتهم الحضرية المحيطة (أيمن يوسف، دون تاريخ: 09).

كما أن جودة الحياة لا يمكنها الارتقاء بالسكان، ما دامت تتهدد ببعض العوائق، المُتمثلة أساساً في النمو السكاني المرتفع الذي لا يسمح بتوفير الخدمات اللازمة للسكان بقدر كاف كالتعليم، والرعاية الصحية، والغذاء الصحي، والسكن الملائم وغيرها... لجميع فئات السكان، بالإضافة إلى سوء إدارة النفايات المنزلية، والصناعية ونفايات المستشفيات؛ مما يؤدي إلى تراكمها، إلى جانب عدم التحكم في مياه الصرف الصحي وسوء معالجتها، وكذا عدم معالجة الغازات المنبعثة من المركبات والوحدات الصناعية...، ومن ثم تدهور البيئة الحضرية للمدينة، وينعكس ذلك تراجعاً واضحاً في مستوى جودة الحياة.

ويمكن تقييم جودة الحياة من خلال دراسة ثلاثة قطاعات رئيسة، تعتبر عناصر أساسية لها، وتتمثل في:

- القطاع الاجتماعي والاقتصادي.
- القطاع العمراني.
- قطاع البنية الأساسية والخدمات والبيئة (HANCOCK, 2000: 03).

وتندرج تحت كل قطاع مجموعة من المؤشرات، ومجموع كل المؤشرات يشكل العناصر الأساسية لجودة الحياة، ويتم من خلالها وضع تصورعن الأوضاع

الراهنة بالنسبة إلى السكان والعمران ومرافقه، لوضع إدارة حضرية حاكمة لضمان استمرارية جودة الحياة.

ومن أجل تقييم جودة الحياة يجب توافر مجموعة من المؤشرات، على أساسها يمكن تحديد أوزان نسبية لها؛ لأن هذه المؤشرات تسمح بتعرف الحالات والظروف المعقدة التي لا يمكن قياسها مباشرة أو معرفة مدى خطورتها، كما أن هذه المؤشرات لا تستعمل للوصف أو المقارنة فقط بل أيضاً في التحليل والتوضيح لعناصر القطاعات المختلفة للمجال الحضري المراد قياس مدى جودة الحياة فيه؛ لأن البيانات والمعلومات المختلفة يمكن تحويلها باستخدام الخبرة المكتسبة إلى نتائج مقارنة مثل (معدلات الزيادة السكانية المرتفعة، ونقص الخدمات، ونقص التزويد بالمياه، وحالة البناء السيئة،...). ومن أجل الاستخدام الفعال للمؤشرات لا بد أن تتوافق مع محتوى القوانين المتعلقة بالتخطيط العمراني؛ لأن هذه الأخيرة تُلزم السكان اشتراطات في مجالات الاستخدامات العمرانية المختلفة، لتكون مناسبة وملائمة لمؤشرات جودة الحياة وقطاعاتها المختلفة، وعدم تعارضها مع القوانين.

ونظراً لأهمية المؤشرات المستخدمة في تقييم جودة الحياة، لابد من حسن اختيارها وتحديدها، لذلك تمر عملية إعداد هذه المؤشرات بثلاث مراحل، هي:

– تحديد الجهات المعنية بتحسين جودة الحياة في المجال الحضري سواء عمومية أو خاصة، ودور كل جهة وتسطير الأهداف التي تسعى إليها؛ الأمر الذي يتطلب وضع آلية للتنسيق بين هذه الجهات وتحديد المؤشرات التي تستخدمها في تقييم جودة الحياة في المجال المدروس.

– إبراز المؤشرات المستخدمة في الدولة ومدى انسجامها مع قائمة المؤشرات التي أعدتها الأمم المتحدة لقياس جودة الحياة، وكذا تحديد الجهات التي تستخدم هذه المؤشرات والأهداف التي تستخدم من أجلها.

– اختيار المؤشرات التي تعكس العلاقة بين الأولويات الوطنية وإستراتيجية الارتقاء بجودة الحياة، من خلال المؤشرات المستخدمة، وتلك التي أعدتها الأمم المتحدة مع ضرورة تأكيد سهولة توافر البيانات لهذه المؤشرات وجمع كل ما هو متاح منها، والتأكد من مصدرها ومدى مطابقتها للواقع، بالإضافة إلى ضمان

الاستمرارية في توافرها ومعرفة طريقة إنتاجها (مطبوعة، إلكترونية، على شكل تقارير...) (الجوهري، 2003: 46).

ولتسهيل عملية إعداد هذه المؤشرات لقياس جودة الحياة بمنطقة ما، ينبغي معرفة مستخدميها والغرض من استعمالها، بالإضافة إلى معرفة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والعمرانية المناسبة لذلك.

وتعتبر المسطرة وسيلة لقياس جودة الحياة بمدينة أو إقليم معين ويطلق عليها مسطرة جودة الحياة، وهي تتشكل من مجموعة من المؤشرات مقسمة إلى أربعة معايير أساسية: اقتصادية، اجتماعية، عمرانية وبيئية، كل معيار يعطي قراءة مفصلة عن نوعية الحياة في المجال الحضري المدروس، ومجموع المعايير الأربعة يعطي مسطرة جودة الحياة (أحمد محمد مصطفى يوسف، دون تاريخ: 23–25)، كما توجد بوصلة جودة الحياة، التي تحمل المفهوم نفسه لكنها تأخذ شكلاً نجمياً في توضيحها لمجموعة المؤشرات.

والجدير بالذكر أنه يتطلب استخدام الأوزان النسبية لتقييم جودة الحياة وتحديداً جيداً للمؤشرات التي سنستعملها والتي تصنف بحسب المعايير الأربعة الأساسية لتقييم جودة الحياة (الاجتماعية، والاقتصادية، والعمرانية والبيئية)، ثم تعطى نسبة مئوية لكل معيار (المعيار الاجتماعي 25%، والمعيار الاقتصادي 25%، والمعيار العمراني 25%، والمعيار البيئي 25%)، ومن ذلك يشكل مجموع القيم الإجمالية لعملية تقييم المعايير الأساسية لجودة الحياة في المدينة المراد دراستها بـ 100 %. بعدها يعطى وزن نسبي يراوح بين (0 % و 5%) لكل مؤشر من المؤشرات المصنفة تحت هذه المعايير، ومجموع الأوزان النسبية للمؤشرات يعطينا النسبة المئوية التي أعطيت للمعيار. مثال: المعيار الاجتماعي 25% (معدل النمو السكاني 2.5%، التركيب العمري 5%، حجم الأسرة 5%، الحالة التعليمية 5%، العمالة والبطالة 5%، الهجرة 2.5%) (قناويو، وجودة، 2008: 205).

يأتي بعدها تقييم المؤشر بحسب تأثيره على جودة الحياة، وبذلك لتقييم جودة الحياة من ناحية إحدى المعايير، يتم جمع قيمة الأوزان النسبية لمؤشرات ذلك المعيار، وجمع الأوزان النسبية للمعايير الأربعة ليصير في النهاية إلى القيمة الحقيقية لجودة الحياة في تلك المدينة المدروسة (عبد القادر سيد، 2013: 54–68).

2- الدراسات السابقة:

تناولت بعض الدراسات موضوع جودة الحياة وأساليب تقييمها من خلال متغيرات متعددة ومتباينة تمثل مختلف الجوانب التي تمس السكان وإطار معيشتهم لتكون أكثر دقة وشمولية؛ فقد عمل كل من LELIEVRE وFINDLAY (1991) على توضيح بعض الأساليب لقياس جودة الحياة على بعض المدن البريطانية من خلال استخدام 45 مؤشراً ذات طابع محلي يميز كل منطقة حضرية عن الأخرى؛ بهدف تحقيق الاستدامة باعتبارها إحدى أدوات تطوير السياسات على المستويات: المستوى القومي والإقليمي والمحلي في بريطانيا، وتوصلا إلى تصنيف المدن المتوسطة البريطانية تبعاً لقيم مؤشرات جودة الحياة فيها إلى 5 فئات متباينة، أما المركز الفرنسي للدراسات حول الشبكات والنقل والعمران والبناء (2006)؛ فقد هدف إلى تطوير طريقة جديدة لتقييم جودة الحياة بمدينة ليون "Lyon" الفرنسية؛ حيث سمحت ببناء واختبار طريقة لتقييم ورسم مسلك لتحديد مقاييس مشتركة، بوضع نوع من الاستبانات تركز على الساكن، إلى جانب تضمنها حلولاً بسيطة لكنها فعالة، وقدمت أيضاً حلولاً جديدة لمتخذي القرار من أجل فهم أفضل وقياس مدى تعقيد الواقع الحضري، كما حددت معايير نوعية الحياة التي ترتكز على التمثيل الفردي وتسمح بتحليل نهائي ودقيق للتباينات المكانية بإضفاء الطابع الرسمي والمنهجي في إنتاج معلومات واقعية تتعلق بجودة الحياة في المناطق السكنية الحضرية، وهدفت الجوهري (2003) إلى الكشف عن المتغيرات الاجتماعية والثقافية المؤثرة في جودة الحياة بالمجتمع المصري مستندةً إلى الاستبانات الميدانية المطبقة على عينات مختلفة من المعمور المصري، وتوصلت إلى وجود تأثير واضح لمجموعتي المتغيرات المستعملة في الدراسة ودورهما الكبير في تقديم واقع معيشي مرض بمصر، وتناولا – القناوي وجودة (2008) – تحليل العلاقة القائمة بين جودة الحياة والعمران كوسيلة لإعادة تخطيط المناطق العشوائية بالقاهرة من خلال أوجه متعددة موضحين مجموعات المتغيرات المستخدمة في الدراسة، ويفسر عبد الرحمن سيد (2013) كيفية توظيف مختلف المؤشرات بحسب مجموعات المتغيرات في تقييم جودة الحياة بمدينة الجيزة وتوصلت الدراسة إلى تباينات مكانية بين مختلف الأحياء السكنية، لذلك ركزت التوصيات على ضرورة حسن اختيار المؤشرات التي تتلاءم وخصوصية المنطقة

الحضرية، ليأتي بعد ذلك بن غضبان (2015) ويشخص مختلف المتغيرات بحسب المجموعات المتباينة والمؤشرات التي تندرج ضمن كل مجموعة والتي يمكن استعمالها في تقييم جودة الحياة في التجمعات الحضرية، بالإضافة إلى توضيحه لطريقة الأوزان النسبية التي استعملها العديد من الباحثين في دراساتهم كطريقة يمكن الاعتماد عليها في عملية التقييم، بالإضافة إلى تقديم بعض التجارب الأجنبية في مجال جودة الحياة، التي يمكن أن يستفاد منها في العديد من الدراسات المستقبلية.

أما بخصوص الدراسات المتعلقة بمدينة سطيف التي تشكل إطاراً مكانياً لهذا البحث فهي جد قليلة؛ حيث تناول بوزيد (2002) إشكالية النمو الحضري لمدينة سطيف بتحليله لمختلف العوامل المساهمة في ذلك، بالإضافة إلى تفسير عملية نقل النمو نحو الأطراف، الذي ترتب عليه امتداد لظاهرة التحضر على نطاق مكاني واسع، وتوصلت الدراسة إلى أن نمو المدن الكبرى أصبح يتحول نحو الأطراف بعد وصول هذه المدن إلى مرحلة التشبع المكاني، أما شايب (2008) فقد اهتمت بدراسة أدوات التعمير المطبقة على مدينة سطيف عبر مراحل متعاقبة من نمو المدينة، مركزة في ذلك على الفضاءات الخارجية للمناطق السكنية محاولة إبراز القصور الذي تتميز به هذه الأدوات التخطيطية في عدم مراعاتها لأبعاد التهيئة الحضرية المستدامة، وكان هذا من أهم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة، كما وضح كبيش (2010) في دراسته المتعلقة بالتمدد الحضري والحراك التنقلي لمدينة سطيف – مختلف العوامل المساهمة في ظاهرة التمدد الحضري الذي أصبحت تتميز به المدينة، وهو ما أدى إلى حدوث تنقلات متعددة في اتجاهات مختلفة؛ مما ترتب عليه استعمال مكثف للسيارة الفردية واختناق حركة المرور مع ارتفاع حوادث السير بالمدينة، لذلك أوصت الدراسة بضرورة التكامل بين التخطيط الحضري وتخطيط النقل، مع وضع تنظيم خطوط النقل الجماعي وتشجيعه للتقليص من استعمال السيارة الفردية، وذلك بإشراك مختلف الفاعلين في برامج التخطيط الحضري.

وعلى الرغم من تعدّد المتغيرات المستخدمة في تقييم جودة الحياة في الحالات الدراسية السابقة، فإنها استخدمت متغيرات متشابهة للكشف عن مدى رضا السكان عن واقع مجالهم المعيشي، الذي يعكس مستوى جودة الحياة بشكل

واقعي من النواحي العمرانية، والاجتماعية والاقتصادية، والبيئية والخدماتية، وهذه الدراسة تزداد أهمية بتناولها مدينة سطيف، واستخدامها لمجموعات المتغيرات والمؤشرات المدرجة بها على مستوى القطاعات الحضرية للمدينة؛ مما يجعل تقييم جودة الحياة لدراسة التباين القائم بين القطاعات الحضرية أمراً دقيقاً، وذلك باستخدام أكبر عدد من المؤشرات المتلائمة مع خصوصية المدينة لإعطاء صورة دقيقة وقريبة من الوضع القائم في كل قطاع حضري.

3 – موقع إستراتيجي مهم لمدينة سطيف بالهضاب العليا مؤثر في جودة الحياة:

تقع مدينة سطيف جغرافياً في إقليم السهول العليا الشرقية، وهي تعد قطباً جهوياً مهماً في الشبكة الحضرية؛ لأنها تتوسط عدة مدن مهمة: بجاية وجيجل شمالاً، باتنة ومسيلة جنوباً، ميلة شرقاً وبرج بوعريريج غرباً (شكل: 1)، كما تشكل همزة وصل بين الشمال والجنوب والشرق والغرب، باعتبارها نقطة تقاطع أهم محاور النقل التي تربط غرب الجزائر بشرقها من خلال الطريق الوطني رقم 05 وخط السكة الحديدية والطريق السيار "شرق – غرب"، وشمالها بجنوبها عبر الطرق الوطنية ذات الأرقام: 28، 09، 78؛ مما يؤهلها لتكون عاصمة للهضاب العليا الشرقية، إلى جانب وزنها السكاني والاقتصادي، وتعدد برامج التنمية فيها.

ومن الناحية الإدارية تُشكل مدينة سطيف المركز الرئيس في بلدية سطيف التي تنتمي بدورها إلى ولاية سطيف، وتشكل إحدى بلدياتها، كما أن مدينة سطيف تشكل في الوقت نفسه مركز ولاية سطيف، التي يحدها من الشمال ولاية بجاية وجيجل، ومن الجنوب ولاية باتنة ومسيلة، ومن الشرق ولاية ميلة، ومن الغرب ولاية برج بوعريريج.

وبمقتضى القانون 90–09 المؤرخ في 4 أفريل 1990 المتضمن قانون الولاية فإن مدينة سطيف تمثل مركز البلدية الواقعة في المركز الجغرافي للولاية، يحدها من الشمال بلدية بني فودة، وبلدية أوريسيا، ومن الجنوب الشرقي بلدية قجال، ومن الجنوب الغربي بلدية مزلوق وبلدية عين أرنات، ومن الشرق بلدية أولاد صابر.

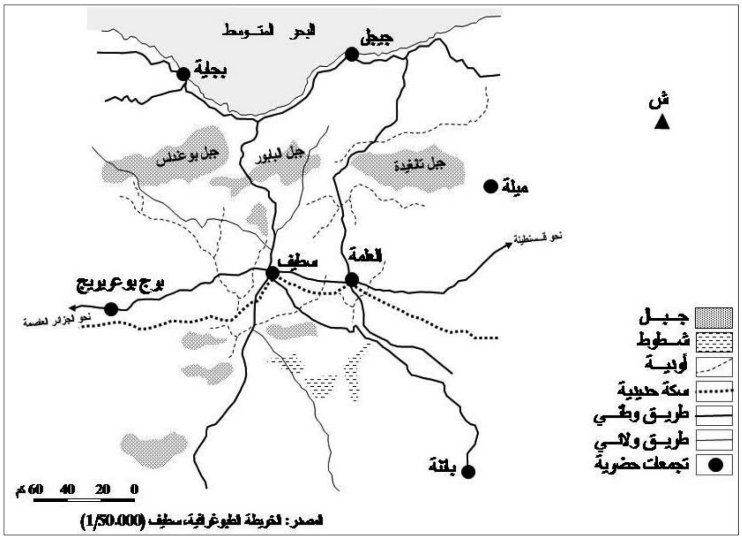

شكل (1): الموقع الجغرافي لمدينة سطيف

4 – الأبعاد التاريخية لتطور جودة الحياة بمدينة سطيف:

يعد موقع مدينة سطيف من بين المناطق القديمة في الجزائر، التي مرت عليها كل حضارات البحر المتوسط، وتُشير العديد من المصادر التاريخية إلى أن أصل تسمية مدينة سطيف بهذا الاسم (سطيف) يعود إلى الكلمة الرومانية "سيتيفيس"، التي تعني عند الرومان المنطقة المثالية للراحة والاستجمام نظراً لتوفر المنطقة على ينابيع معدنية ووديان وهواء نقي، إلى جانب خصوبة الأرض الجيدة حتى كانوا يطلقون عليها "صومعة غلال" روما، وقد أحاطها الرومان بمدن وقلاع كبرى لا تزال آثارها قائمة إلى يومنا ومصنفة عالمياً من طرف منظمة اليونسكو "UNESCO"، إلى جانب وجود قلاع أخرى لم تنته بها بعد عمليات كشفها، وقد كانت المدينة آنذاك جزءاً من مملكة "ميساسيلية"، وفي سنة 225 ق.م أصبحت جزءاً من المملكة النوميدية بقيادة "مسينيسا"، وابتداء من سنة 42 ق.م أصبحت سطيف تابعة لـ "موريتانيا القيصرية"، وفي سنة 97 ق.م قرر الإمبراطور "نيرفا" إنشاء مستعمرة بها أطلق عليها تسمية: "Colonia Nerviana Augusta Martialis Veteranorum Sitifiensum" (<http://forum.setif.info/index.php>?topic=11524.15)، وكانت مدينة سطيف خلال حكم الرومان تتميز بازدهار الحياة ورفاهية المعيشة.

وبعد ذلك تعاقب العديد من الحضارات على مدينة سطيف، منها وجود الوندال

الذين استقروا بها قرابة 400 سنة، ثم توالى بعدها الغزاة على المدينة؛ حيث سقطت المدينة في يد الاحتلال البيزنطي سنة 429م، وهذا بعد أن تدهورت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لسكانها، ثم تعرضت المدينة لزلزال مدمر سنة 419م، وقد استمر الاحتلال البيزنطي إلى غاية 539م؛ حيث كانت مدينة سطيف تمثل فيه عاصمة لإقليم موريتانيا الأولى، وتميزت هذه الفترة نتيجة هذه الظروف بتدنٍّ في مستوى معيشة السكان؛ الأمر الذي انعكس على تدهور جودة الحياة فيها، وبقدوم الفتوحات الإسلامية إلى شمال إفريقيا سنة 647م، تم فتح المدينة من قبل المسلمين في نحو سنة 90 هجرية.

وفي القرون الوسطى أصبحت مدينة سطيف مركز ثورات وحضارات وعاصمة دولة أسست على أنقاض دول أخرى، لكن مع نزوح الحماديين منها إلى بجاية الناصرية وتحويلها إلى عاصمة لهم، نتج منها هجرة علمائها وإداريوها المتمدرسون وحرفيوها والأيدي العاملة نحو العاصمة الجديدة، ما أدى إلى تراجع في تطور المدينة وتقدمها، وعرفت على إثرها مدينة سطيف نكسة علمية، أثرت سلباً على جودة الحياة فيها، لسنوات عديدة.

وبعد دخول الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830)، واحتلاله لمدينة سطيف سنة 1836 بقيادة الجنرال "ALBOISG"، أعيد بناء المدينة ابتداءً من سنة 1847 مواكبة لطموحات المستعمر ومنطقه؛ مما جعلها مركزاً عمرانياً شد أنظار المعمرين والمهاجرين القادمين إليها من مختلف الجهات، والذين رأوا فيها مكاناً للاستقرار والأمن الذي يستوفي شروط الحياة الحضرية المثالية، وهنا كانت المدينة تمثل تجمعاً عمرانياً يضم بعض المباني والمساكن والآثار الرومانية، إلى أن جاء المرسوم الخاص بالهندسة العسكرية المؤرخ في 1847/04/11، الذي بموجبه شكلت النواة الأولى للمدينة وأحيطت بسور تتخلله أربعة أبواب موزعة (باب بجاية، باب قسنطينة، باب بسكرة، باب الجزائر).

وقد تهيكلت المدينة في هذه الفترة من خلال طريقين رئيسين متعامدين يربطان الأبواب الأربعة (الكاردو والديكامينوس)، وتعد هذه الفترة بداية عملية استهلاك المجال بمدينة سطيف؛ حيث قدر الاستهلاك الكلي للمجال في هذه الفترة بـ 83,38 هكتاراً.

وتأتي سنة 1878م؛ حيث أنشئ بعض التجهيزات الإدارية متمثلة في قصر العدالة، ومدّ خط السكة الحديدية الرابط بين مدينتي سطيف وقسنطينة، إلى جانب ظهور بعض التجهيزات المهمة كثانوية القيرواني سنة 1911م، كما شهدت المدينة آنذاك توسعاً باتجاه الجهة الشرقية؛ حيث باب قسنطينة وظهور أحياء سكنية جديدة، وقدرت نسبة الزيادة في استهلاك المجال بـ 0,15 هكتار/سنة.

وفي المرحلة الممتدة من 1930 إلى 1954 هُدّم السور المُحاط بالمدينة وعوض بطرق واسعة، وأخذت المدينة بالتوسع نحو الشرق وتحديداً بجانبي خط السكة الحديدية وحول المقبرة المسيحية، بينما الجهة الشمالية لم تشهد أي توسع؛ وذلك لاستغلالها لأغراض عسكرية، لترتفع نسبة استهلاك المجال خلال هذه المرحلة إلى 5,63 هكتار/سنة.

وأمام هذا التطور الذي شهدته مدينة سطيف في توقيع العديد من التجهيزات الخدمية وتوسيع الطرقات، فقد انعكس ذلك على توفير بيئة ملائمة للإقامة تبرز من خلال توافد الأوروبيين إليها، وهذا ماجعل مستوى جودة الحياة فيها يعرف تطوراً مستمراً، وذلك بالنظر لتطور متغيراتها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

وتأتي مرحلة الثورة التحريرية (1954–1962)؛ وأخذت المدينة بالتوسع في الجهة الشمالية الشرقية والجنوبية الغربية في شكل أحياء سكنية فردية ذات بنية غير منتظمة بشوارع جد ضيقة، كما عرفت المدينة في هذه الفترة نمطاً جديداً من استهلاك المجال وهو الاستهلاك العشوائي الذي كان له الأثر السلبي على جودة الحياة؛ حيث ظهر على إثره السكن العشوائي الذي تهيكله شبكة غير منتظمة من الطرق الضيقة وغياب تام للأرصفة وعدم استقامة المباني، وكذا رداءة مواد البناء المستعملة (طوب، قصدير، جذوع أشجار...) وارتفاع الكثافة السكانية والسكنية بها مع غياب شبه تام للمرافق والتجهيزات الخدمية، وقد بقيت مظاهره قائمة إلى يومنا هذا في حي "يحياوي"، "كعبوب" وحي "عباشة عمار"؛ حيث بلغت نسبة الزيادة في استهلاك المجال 18,50 هكتار/سنة، وهذا نتيجة للنزوح الريفي الحاد الوافد إلى المدينة من المناطق الريفية والجبلية المجاورة (URBASE, 1991 : 67- 69).

وبعد الاستقلال (1962)، استمرت المدينة في توسعها؛ وظهرت النواة الصناعية الأولى بالجهة الجنوبية للمدينة سنة 1970، كما استفادت المدينة من مشروع خاص، تجسد في ورشات بناء ضخمة مثل إنشاء الجامعة في الجهة الغربية؛ الشيء الذي يعمل على تحسين الوضع الاجتماعي وتوفير مناصب عمل جديدة ويسهم في تطوير الاقتصاد الحضري بالمدينة، ليعطي نمط معيشة أكثر جودة ونوعية، عكس الفترات السابقة التي اقتصرت على المنشآت العسكرية والسكنية والإدارية، وقدرت الزيادة في استهلاك المجال في هذه الفترة بـ 20,7 هكتار/سنة، واستمر استهلاك المجال في الجهة الجنوبية والجنوبية الشرقية

للمدينة نتيجة لتوسع النواة الصناعية، وفي الجهة الشمالية والشمالية الشرقية سنة 1975 في شكل مناطق سكنية حضرية جديدة، وقد جاءت كسياسة وطنية ضمن الخطة الرباعية الثانية (1974–1977) الهادفة لمواجهة الضغط السكاني وتوجيه النمو الحضري، إلا أن هذه المناطق السكنية الحضرية الجديدة سجلت إخفاقات كبيرة في جانبيها الكمي والنوعي؛ ففي الجانب الكمي لم تستطع تلبية الطلب المتنامي على السكن، وفي الجانب النوعي أثرت سلباً على مستوى جودة الحياة بالمدينة، وأعطت نوعية حياة موحدة عكسها النمط العمراني والمعماري السائد، وما تميز به من أوجه نقص على مستوى السكن المنجز، منها عدم ملاءمته مع الخصوصيات الاجتماعية المحلية وافتقاره لكثير من الخدمات والمرافق الضرورية، بالإضافة إلى المشكلات البيئية المتعلقة باستهلاك الأراضي الزراعية الخصبة، وهذا نتيجة احتكار الدولة شبه الكامل للقطاع السكني تمويلاً وإنجازاً وتسييراً.

وقد وصلت مساحة المدينة سنة 1990 إلى ما يُقارب 1990 هكتاراً، وقدرت نسبة استهلاك المجال بنحو 117,82 هكتار/سنة في الفترة الممتدة بين سنتي 1980 و1990؛ حيث وقعت العديد من المشاريع الاقتصادية والسكنية، إذ استحوذ السكن على نسبة مهمة قدرت بـ 48,65%، وتتضح مكانياً من خلال توقيع المنطقة السكنية الجديدة (بوزيد، 2002: 49)، التي تضم العديد من الأنواع السكنية تبعاً لتعدد المتدخلين، كما شهدت منطقة النشاطات والتخزين توسعاً في الجهة الشرقية، أما المنطقة الصناعية فقد توسعت في الجهة الجنوبية بإضافة وحدات صناعية جديدة؛ الأمر الذي يعطي نمطاً معيشياً جديداً أكثر رفاهية؛ لأن هذه المشاريع يرافقها إنجاز برامج خدمية مختلفة ومرتبطة بحياة السكان مباشرة خاصة فيما يتعلق بالمدارس التعليمية والمراكز الصحية والمساحات الخضراء ومناطق اللعب والترفيه، وهذا ما يعطي نمطاً سكنياً جديداً بالمدينة بإمكانه أن يضفي مستوى مقبولاً لجودة الحياة بها إذا اكتمل إنجاز كل هذه البرامج ضمن مشاريعها العمرانية بالمدينة.

وفي الفترة الممتدة بين سنتي 1990 و1997 ومع تبني السياسة الحضرية الجديدة التي تزامنت مع ظهور المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير بموجب القانون رقم 90/29، عرفت المدينة توطن مشاريع عمرانية جديدة انصبت كلها في تحسين جودة الحياة والارتقاء بنوعية البيئة السكنية، وتمثلت أهم المشاريع السكنية الجديدة لهذه الفترة في إنجاز السكن الفردي (الهضاب، دحو العيد، المعبودة، حي 08 ماي

1945، توسع حي القصرية)، الذي أعطى أنماطاً سكنية بمستويات معيشة مختلفة تباينت مع اختلاف مستويات الدخل لسكان هذه الأحياء الجديدة، كما شهدت بعض الأحياء مثل (حي ثليجان، حي المستقبل، حي بونشادة، حي المعدومين الخمس...) عملية إعادة الهيكلة، التي كان لها أثر واضح في تحسين البنية التحتية ورفع مستوى الواقع المعيشي من خلال تهيئة بيئة سكنية ملائمة وتقريب الخدمة العمومية من الساكن بتوطين العديد من التجهيزات الجوارية.

واستمر التوسع في الجهة الغربية بظهور حي 700 مسكن، وفي الجهة الشمالية (توسع حي الهضاب) في الفترة الممتدة من 1997 إلى 2008.

وشهدت بعض الأحياء عمليات إعادة التجديد وإعادة الهيكلة، من مثل حي لندريولي وأجزاء من حي كعبوب، كما أنجزت بعض التجهيزات العمومية على مستوى الأحياء السكنية كمتقنة حي 1006 مسكن، ومركز التكوين المهني بكعبوب والحي الإداري بمنطقة عين تبينت، الذي يعكس تبايناً في جودة الحياة من حي إلى آخر نظراً للاختلال المكاني في توزيع التجهيزات، مع الإشارة إلى أن التوسع في هذه المرحلة كان على حساب الأراضي الزراعية (كبيش، 2010: 86–91) بسبب نفاد الاحتياطيات العقارية المبرمجة في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لسنة 1997.

وفي الفترة الممتدة من 2008 إلى 2014 عرفت المدينة توجهاً جديداً تزامن مع تبني مخطط التحسين الحضري؛ حيث عرفت العديد من أحياء المدينة عملية التحسين الحضري الذي كان من أهدافه معالجة الثغرات الموجودة على مستوى المحيط السكني وتهيئة بيئة سكنية ملائمة، وكذا ترقية أداء البنى التحتية بتعبيد الطرق وتبليط الأرصفة، وكذا الاهتمام بالبعد الثالث للمجال الحضري (شايب، 2008: 103– 107) متمثلاً في الجانب الجمالي والمعماري...، وغيرها من العمليات التي حملها هذا المخطط في طياته والتي تهدف في مجملها إلى الارتقاء بنوعية الحياة الحضرية بمدينة سطيف، غير أن هذا المخطط مس أحياء دون أخرى؛ ما سيوجد فجوة وتبايناً في مستوى جودة الحياة من حي إلى آخر.

5 – تحديد القطاعات الحضرية كمستويات مكانية لتقييم جودة الحياة بمدينة سطيف:

يتطلب تقييم جودة الحياة بمدينة سطيف توافر مختلف المتغيرات (البيئية، العمرانية، الاجتماعية،...) المتعلقة بها، والتي بإمكانها إعطاء صورة واضحة عنها،

من خلال إبراز الفوارق والتباينات بين مختلف أحيائها السكنية، تبعاً لمدى توافر مختلف المتغيرات، خاصة أن مدينة سطيف تعد من المدن الممتدة والواسعة.

ومن أجل تحقيق ذلك، لا بد من تقسيم مدينة سطيف إلى قطاعات حضرية متجانسة، من أجل التحكم أكثر في المعطيات المتعلقة بمتغيرات جودة الحياة، وكذا الحصول على نتائج دقيقة قابلة للقياس والمقارنة والتقييم.

واعتمدنا في هذا التقسيم على المعايير الآتية:

- الامتداد الواسع لمدينة سطيف الذي يصل إلى 4183,29 هكتاراً.
- شبكة الطرق المهيكلة للمدينة.
- أنماط السكن المتعددة وأنواعها المختلفة.
- تاريخ نشأة الأحياء السكنية.
- توزيع الوظائف الحضرية.
- توزيع القطاعات الإحصائية (district).

بتطبيق هذه المعايير، قسمت مدينة سطيف إلى 15 قطاعاً حضرياً، موضحة مكانياً بالشكل (2)، كما يوضح جدول (1) مساحة كل قطاع حضري وكذا حجمه السكاني.

جدول (1)
القطاعات الحضرية المتجانسة لمدينة سطيف

رقم القطاع	اسم القطاع الحضري	مساحة القطاع (هكتار)	عدد السكان (2008)
01	شوف الكداد	623,10	7688
02	الهضاب	276,85	5638
03	حشمي	174,35	19096
04	قاوة	386,89	5404
05	يحياوي	204,28	60741
06	كعبوب	148,72	40314
07	حي 1014 مسكناً	240,81	42167

تابع/ جدول (1)
القطاعات الحضرية المتجانسة لمدينة سطيف

رقم القطاع	اسم القطاع الحضري	مساحة القطاع (هكتار)	عدد السكان (2008)
08	مركز المدينة	65,30	3863
09	المعدومين الخمس	117,29	18887
10	ثليجان	182,06	22656
11	منطقة النشاطات	242,98	2665
12	المنطقة الصناعية	724,95	1692
13	عين السفيهة	473,69	1463
14	حي 1000 مسكن	246,28	27735
15	القصرية	142,12	11589
المجموع		4183,29	271598

المصدر: نتائج الإحصاء العام للسكان والسكن 2008 (ONS) + معالجة شخصية2015.

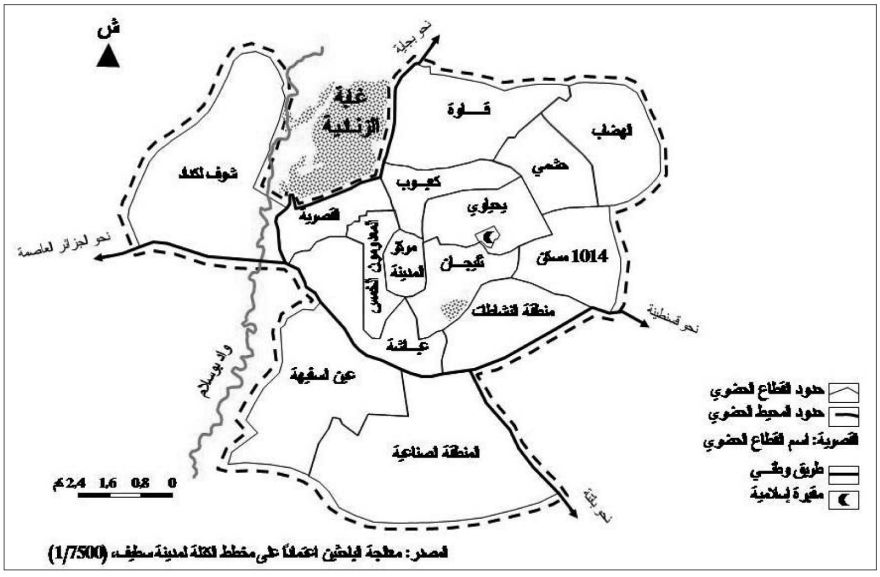

شكل (2): تقسيم مدينة سطيف إلى قطاعات حضرية

6 – تقييم جودة الحياة بحسب متغيراتها عبر القطاعات الحضرية لمدينة سطيف باستخدام الأوزان النسبية:

يتطلب تقييم جودة الحياة عبر القطاعات الحضرية لمدينة سطيف استخدام طريقة "الأوزان النسبية"؛ حيث تُصنف هذه الأوزان بحسب أهمية المؤشرات المدرجة ضمن المتغيرات، ويراوح الوزن النسبي بين 0% و 5%، كما سنحدد لكل من المتغيرات (الاجتماعية والاقتصادية، والبيئية، والعمرانية، والبنية الأساسية والخدمات) نسبة مئوية تتوافق وأهمية كل متغير، لكن يجب أن يكون مجموع النسب المئوية المعطاة لكل المتغيرات يساوي 100%.

ومن أجل تقييم جودة الحياة من خلال المتغيرات الأربعة المذكورة أعلاه تجمع الأوزان النسبية للمؤشرات المدرجة ضمن المتغيرالمراد قياس جودة الحياة به، وهو ما يتطلب جمع كل الأوزان النسبية للمتغيرات الأربعة بكل القطاعات الحضرية لمدينة سطيف لنصل إلى المحصلة النهائية، وهي القيمة الحقيقية لجودة الحياة بمدينة سطيف ككل (جعجو، 2015: 217).

وستتم عملية التقييم بحسب المتغيرات على النحو الآتي:

6–1– المتغيرات العمرانية:

تتضمن المتغيرات العمرانية المدروسة سبعة (7) مؤشرات لمعرفة التباين الحاصل بين القطاعات الحضرية وفق كل مؤشر، وذلك من خلال تصنيفها ضمن فئات بحسب ما أوضحته النتائج المتحصل عليها؛ حيث تمثلت هذه المؤشرات في: "متوسط مساحة المسكن"، و"حالة ملكية المسكن"، و"الكثافة السكنية"، و"معدل شغل المسكن"، و"استعمالات المسكن"، و"حالة المباني"، و"مدى ملاءمة محيط السكن".

وكما هو معروف فإن تأثير هذه المؤشرات على جودة الحياة يكون وإما بعلاقة طردية وإما بعلاقة عكسية، تبعاً لكل مؤشر؛ فمثلاً: مؤشر متوسط المسكن يؤثر طرداً على جودة الحياة؛ بمعنى كلما زاد متوسط مساحة المسكن زادت درجة جودة المسكن، والعكس صحيح.

وبتطبيق طريقة الأوزان النسبية، سيكون نصيب المتغيرات العمرانية هو 25% من النسبة الإجمالية لمجموع الأوزان النسبية (100%)، حيث سنقسم هذه النسبة 25% على المؤشرات السبعة المدرجة ضمن المتغيرات العمرانيةعلى النحو الآتي: (متوسط مساحة المسكن 5%، وحالة ملكية المسكن 5%، وحالة المبنى 5%،

والكثافة السكنية 2,5%، ومعدل شغل المسكن 2,5%، واستعمالات المسكن 2,5%، وملاءمة محيط السكن 2,5%).

وكلما كان تأثير المؤشر على جودة الحياة جيداً فإن هذا المؤشر سيأخذ قيمة الوزن الكلي المخصص له، في حين إذا كان تأثيره سلبياً فإنه لا يأخذ أي قيمة، أما إذا كان هذا التأثير متوسطاً فسيخصص له القيمة المتوسطة للوزن النسبي المعطى له الموضحة في جدول (2).

ويتم في الأخير جمع كل الأوزان النسبية التي يتحصل عليها القطاع الحضري؛ ونقوم بمقارنتها بالنسبة المئوية التي أعطيت للمتغيرات العمرانية (25%).

جدول (2)
تقييم المتغيرات العمرانية تبعاً للأوزان النسبية

اسم المؤشر	حالة المؤشر	تقييم المؤشر	القيمة النسبية (%)	القطاعات الحضرية
متوسط مساحة المسكن	⩽ 140م^2	مرتفع (جيد)	5	المنطقة الصناعية، حشمي، منطقة النشاطات، القصرية، حي 1014 مسكن، عين السفيهة.
	115–139م^2	متوسط	2,5	حي 1000 مسكن، ثليجان، يحياوي.
	⩾ 115م^2	منخفض (سيئ)	0	المعدومون الخمس، مركز المدينة، كعبوب، قاوة، الهضاب، شوف الكداد.
حالة ملكية المسكن	⩽ 85%	مرتفع (جيد)	5	ثليجان، المنطقة الصناعية، منطقة النشاطات، عين السفيهة، حشمي.
	60 – 84%	متوسط	2,5	كعبوب، حي 1014 مسكن، شوف الكداد، المعدومين الخمس، الهضاب، قاوة، مركز المدينة، يحياوي.
	60%	منخفض (سيئ)	0	حي 1000 مسكن، القصرية.
حالة المبنى	حالة جيدة	جيد	5	الهضاب، حشمي، قاوة، حي 1014 مسكن، المنطقة الصناعية، منطقة النشاطات، عين السفيهة، القصرية.
	حالة متوسطة	متوسط	2,5	كعبوب، حي 1000 مسكن، ثليجان.
	حالة رديئة	سيئ	0	شوف الكداد، يحياوي، مركز المدينة، المعدومين الخمس.

تابع/ جدول (2)
تقييم المتغيرات العمرانية تبعاً للأوزان النسبية

اسم المؤشر	حالة المؤشر	تقييم المؤشر	القيمة النسبية (%)	القطاعات الحضرية
الكثافة السكنية	⩽ 24 م/هـ	مرتفع (سيئ)	0	حي 1000 مسكن، حشمي، ثليجان، حي 1014 مسكناً، كعبوب، يحياوي، المعدومين الخمس.
	13–23م/هـ	متوسط	1	الهضاب، مركز المدينة، القصرية.
	⩾ 13 م/هـ	منخفض (جيد)	2,5	شوف الكداد، قاوة، المنطقة الصناعية، عين السفيهة، منطقة النشاطات.
معدل شغل المسكن	⩽ 5 أفراد	مرتفع (سيئ)	0	حي 1014 مسكن، منطقة النشاطات، يحياوي، كعبوب.
	5 – 4	متوسط	1	حشمي، القصرية، المعدومين الخمس، ثليجان، المنطقة الصناعية، حي 1000 مسكن، مركز المدينة.
	⩾ 4 أفراد	منخفض (جيد)	2,5	شوف الكداد، قاوة، الهضاب، عين السفيهة.
الاستعمالات المهنية للمسك ⩽ ن	140 ورشة	مرتفع (سيئ)	0	حي 1014 مسكناً، مركز المدينة، حي 1000 مسكن، حشمي، ثليجان، يحياوي، المعدومين الخمس.
	139 – 63 ورشة	متوسط	1	كعبوب.
	⩾ 62 ورشة	منخفض (جيد)	2,5	القصرية، الهضاب، عين السفيهة، شوف الكداد، قاوة، المنطقة الصناعية، منطقة النشاطات.
ملاءمة محيط السكن	⩽ 60%	مرتفع (جيد)	2,5	حشمي، منطقة النشاطات، قاوة، القصرية، حي 1000 مسكن، حي 1014 مسكناً.
	44 – 59%	متوسط	1	الهضاب، ثليجان، كعبوب، شوف الكداد.
	⩾ 44%	منخفض (سيئ)	0	يحياوي، مركز المدينة، المعدومين الخمس، عين السفيهة، المنطقة الصناعية.

المصدر: معالجة الباحثين 2015.

ومن ثم يتم تصنيف القطاع الحضري بحسب المستويات الثلاثة لجودة الحياة على النحو الآتي:

– مجموع الأوزان النسبية ⩽ 15%: تكون جودة الحياة بالقطاع الحضري عالية تبعاً للمتغيرات العمرانية.

– مجموع الأوزان النسبية (12% – 15%): تكون جودة الحياة بالقطاع الحضري متوسطة.

– مجموع الأوزان النسبية ⩾ 12%: تكون جودة الحياة بالقطاع الحضري منخفضة (جدول 3).

جدول (3)
تصنيف القطاعات الحضرية تبعاً للأوزان النسبية المتحصل عليها للمتغيرات العمرانية بمدينة سطيف

	الوزن النسبي لكل مؤشر من المتغيرات العمرانية								
اسم القطاع	متوسط مساحة المسكن	حالة ملكية المسكن	ملاءمة محيط السكن	حالة المبنى	معدل شغل المسكن	الكثافة السكنية	الاستعمالات المهنية للمسكن	مجموع الأوزان النسبية (%)	مستوى جودة الحياة
منطقة النشاطات	5	5	2,5	5	0	2,5	2,5	22,5	جيد
المنطقة الصناعية	5	5	0	5	1	2,5	2,5	21	جيد
حشمي	5	5	2,5	5	1	0	0	18,5	جيد
قاوة	0	2,5	2,5	5	2,5	2,5	2,5	17,5	جيد
عين السفيهة	5	5	0	5	2,5	2,5	2,5	22,5	جيد
القصرية	5	0	2,5	5	1	1	2,5	17	جيد
حي 1014 مسكناً	5	2,5	2,5	5	0	0	0	15	متوسط
ثليجان	2,5	5	1	2,5	1	0	0	12	متوسط
الهضاب	0	2,5	1	5	2,5	1	2,5	14,5	متوسط
شوف الكداد	0	2,5	1	0	2,5	2,5	2,5	11	سيئ
حي 1000 مسكن	2,5	0	2,5	2,5	1	0	0	8,5	سيئ

تابع/ جدول (3)
تصنيف القطاعات الحضرية تبعاً للأوزان النسبية المتحصل عليها للمتغيرات العمرانية بمدينة سطيف

اسم القطاع	الوزن النسبي لكل مؤشر من المتغيرات العمرانية								مجموع الأوزان النسبية (%)	مستوى جودة الحياة
	متوسط مساحة المسكن	حالة ملكية المسكن	ملاءمة محيط السكن	حالة المبنى	معدل شغل المسكن	الكثافة السكنية	الاستعمالات المهنية للمسكن			
كعبوب	0	2,5	1	2,5	0	0	1		7	سيئ
يحياوي	2,5	2,5	0	0	0	0	0		5	سيئ
مركز المدينة	0	2,5	0	0	1	1	0		4,5	سيئ
المعدومين الخمس	0	2,5	0	0	1	0	0		3,5	سيئ

المصدر: معالجة الباحثين 2015.

والجدير بالذكر أن أكبر قيمة للأوزان النسبية سُجلت بقطاع "منطقة النشاطات" وقطاع "عين السفيهة" (22,5%)، وهو ما يعكس جودة عالية في المتغيرات العمرانية في هذين القطاعين الحضريين، بينما سجلت أخفض قيمة بقطاع "مركز المدينة" (4,5%)، يليه مباشرة قطاع "المعدومين الخمس" (3,5%)؛ ما يفسر تسجيل تدهور واضح وتدنٍّ في المتغيرات العمرانية بها.

6-2- المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية:

يستند الباحثون المهتمون بتقييم جودة الحياة من خلال المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية إلى مؤشرات عديدة ومتعددة، غير أنه في هذا البحث اختيرت ستة مؤشرات، هي: "الكثافة السكانية"، و"التركيب العمري"، و"أحوال الجيرة"، و"معدل ملكية السيارات"، و"معدل الشغل"، و"حالة دخل الأسرة"؛ حيث اعتبرت هي الأنسب في هذا التقييم، نظراً لصعوبة الحصول على باقي المؤشرات المتعلقة بالمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى، التي بإمكانها المساهمة في تقييم جودة الحياة عبر القطاعات الحضرية المشكلة لمدينة سطيف بطريقة أكثر دقة.

وستصنف القطاعات الحضرية لمدينة سطيف بحسب مستوى جودة الحياة وفقاً لمجموع الأوزان النسبية التي تحصل عليها كل قطاع حضري، وسنخصص للمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية 30% من النسبة الكلية للأوزان النسبية

(100%) لما لهذه المتغيرات من أهمية بالغة في إدراك مدى تباين رضا السكان لجودة الحياة تبعاً لفئاتهم الاجتماعية المرتبطة بمستوى الدخول الاقتصادية، وعليه سيتم تقسيم النسبة 30% على المؤشرات الستة المندرجة ضمن المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية على النحو الآتي: الكثافة السكانية 5%، والتركيب العمري 5%، وأحوال الجيرة 5%، ومعدل ملكية السيارات 5%، ومعدل الشغل 5% ومستوى دخل الأسرة 5%.

ومن ثم ستكون عملية التقييم تبعاً لمدى تأثير المؤشر المراد قياس جودة الحياة من خلاله، فمثلاً: تأثير مؤشر "الكثافة السكانية" يكون كلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر انخفض مستوى جودة الحياة، ومن ثم فالوزن النسبي المخصص لكل مؤشر سيوضع بحسب تأثير المؤشر نفسه، فإذا كان التأثير جيداً فسيأخذ المؤشر القيمة الكلية للوزن النسبي المخصص له، بينما إذا كان التأثير سلبياً فلا يعطى له أي قيمة، في حين إذا كان تأثيره متوسطاً فسيأخذ المؤشر نصف القيمة الكلية للوزن النسبي المخصص له (جدول 4).

جدول (4)
تقييم المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية تبعاً للأوزان النسبية

اسم المؤشر		حالة المؤشر	تقييم المؤشر	القيمة النسبية (%)	القطاعات الحضرية
الكثافة السكانية		⩽ 160 ن/هـ	مرتفع (سيئ)	0	كعبوب، يحياوي، حي 1014 مسكناً، المعدومين الخمس.
		105–158ن/هـ	متوسط	2,5	حي 1000 مسكن، ثليجان، حشمي.
		⩾ 103 ن/هـ	منخفض (جيد)	5	القصرية، مركز المدينة، عين السفيهة، قاوة، الهضاب، شوف الكداد، المنطقة الصناعية، منطقة النشاطات.
التركيب العمري	الفئة 18–60 سنة	⩽ 12,24%	مرتفع (جيد)	5	يحياوي، حي 1014 مسكناً، حي 1000 مسكن.
		8,71 – 9,97%	متوسط	2,5	كعبوب، ثليجان، المعدومين الخمس.
		⩾ 6,86%	منخفض (سيئ)	0	حشمي، القصرية، شوف الكداد، المنطقة الصناعية، منطقة النشاطات، عين السفيهة، الهضاب، قاوة، مركز المدينة.

تابع/ جدول (4)
تقييم المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية تبعاً للأوزان النسبية

اسم المؤشر	حالة المؤشر	تقييم المؤشر	القيمة النسبية (%)	القطاعات الحضرية
أحوال الجيرة	⩽ 70%	مرتفع (جيد)	5	القصرية، يحياوي، قاوة، ثليجان، منطقة النشاطات، حشمي، شوف الكداد، حي 1014 مسكناً، حي 1000 مسكن، كعبوب.
	54– 66%	متوسط	2,5	الهضاب، المعدومين الخمس، مركز المدينة، عين السفيهة.
	⩾ 50%	منخفض (سيئ)	0	المنطقة الصناعية.
معدل ملكية السيارات	⩽ 106 سيارة/ 100 أسرة	مرتفع (جيد)	5	منطقة النشاطات، عين السفيهة، مركز المدينة، يحياوي، كعبوب.
	84–94 سيارة/ 100 أسرة	متوسط	2,5	القصرية، حشمي، حي 1014 مسكناً.
	⩾ 80 سيارة/ 100 أسرة	منخفض (سيئ)	0	الهضاب، قاوة، ثليجان، حي 1000 مسكن، المنطقة الصناعية، المعدومين الخمس، شوف الكداد.
معدل الشغل	⩽ 80%	مرتفع (جيد)	5	حي 1014 مسكناً، يحياوي.
	63 – 69%	متوسط	2,5	الهضاب، مركز المدينة، منطقة النشاطات، المعدومين الخمس.
	⩾60%	منخفض (سيئ)	0	شوف الكداد، القصرية، قاوة، كعبوب، ثليجان، المنطقة الصناعية، عين السفيهة، حي 1000 مسكن، حشمي.
دخل الأسرة	/	مرتفع (جيد)	5	القصرية، عين السفيهة، المنطقة الصناعية، منطقة النشاطات، حشمي، كعبوب.
	/	متوسط	2,5	حي 1000 مسكن، قاوة، الهضاب، ثليجان، المعدومون الخمس، مركزالمدينة، حي 1014 مسكناً.
	/	منخفض (سيئ)	0	يحياوي، شوف الكداد.

المصدر: معالجة الباحثين 2015.

وستصنف القطاعات الحضرية المشكلة لمدينة سطيف بحسب القيمة المتحصل عليها من الأوزان النسبية للمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية على النحو الآتي:

– مجموع الأوزان النسبية المتحصل عليها ⩽ 20%: تكون جودة الحياة بالقطاع الحضري عالية طبقاً للمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية.

– مجموع الأوزان النسبية المتحصل عليها (15% – 20%): تكون جودة الحياة بالقطاع الحضري متوسطة طبقا للمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية.

– مجموع الأوزان النسبية المتحصل عليها ⩾ 15%: تكون جودة الحياة بالقطاع الحضري منخفضة طبقا للمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية (جدول 5).

جدول (5)

تصنيف القطاعات الحضرية تبعاً للأوزان النسبية المتحصل عليها للمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية بمدينة سطيف

	الوزن النسبي لكل مؤشر من المتغيرات العمرانية							
اسم القطاع	الكثافة السكانية	التركيب العمري	أحوال الجيرة	معدل ملكية السيارات	معدل الشغل	دخل الأسرة	مجموع الأوزان النسبية	مستوى جودة الحياة
منطقة النشاطات	5	0	5	5	2,5	5	22,5	جيدة
حي 1014 مسكناً	0	5	5	2,5	5	2,5	20	جيدة
يحياوي	0	5	5	5	5	0	20	جيدة
كعبوب	0	2,5	5	5	0	5	17,5	متوسطة
مركز المدينة	5	0	2,5	5	2,5	2,5	17,5	متوسطة
عين السفيهة	5	0	2,5	5	0	5	17,5	متوسطة
القصرية	5	0	5	2,5	0	5	17,5	متوسطة
حشمي	2،5	0	5	2,5	0	5	15	متوسطة
حي 1000 مسكن	2,5	5	5	0	0	2,5	15	متوسطة
ثليجان	2,5	2,5	5	0	0	2,5	12,5	سيئة
الهضاب	5	0	2,5	0	2,5	2,5	12,5	سيئة
قاوة	5	0	5	0	0	2,5	12,5	سيئة

تابع/ جدول (5)
تصنيف القطاعات الحضرية تبعاً للأوزان النسبية المتحصل عليها للمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية بمدينة سطيف

	الوزن النسبي لكل مؤشر من المتغيرات العمرانية							
اسم القطاع	لكثافة السكانية	التركيب العمري	أحوال الجيرة	معدل ملكية السيارات	معدل الشغل	دخل الأسرة	مجموع الأوزان النسبية	مستوى جودة الحياة
المنطقة الصناعية	5	0	0	0	0	5	10	سيئة
المعدومين الخمس	0	2,5	2,5	0	2,5	2,5	10	سيئة
شوف الكداد	5	0	5	0	0	0	10	سيئة

المصدر: معالجة الباحثين 2015.

تقدم الأوزان النسبية المدونة في جدول (5) نظرة جزئية عن مستوى جودة الحياة عبر القطاعات الحضرية لمدينة سطيف، تخص الجانب الاجتماعي والاقتصادي، وهو ما سمح بتسجيل أكبر قيمة نسبية بقطاع "منطقة النشاطات"، يليه مباشرة قطاعا "يحياوي" و"حي 1014 مسكناً" على التوالي، ... بينما أخفض قيمة نسبية سجلت في ثلاثة قطاعات حضرية، هي:"المنطقة الصناعية"، "المعدومين الخمس"، "شوف الكداد".

6-3- المتغيرات البيئية:

اعتمدنا في تقييم جودة الحياة بمدينة سطيف تبعاً للمتغيرات البيئية على أربعة مؤشرات أساسية، واعتبرت الأمثل والأنجع في ظل صعوبة الحصول على معطيات أخرى من شأنها تدعيم عملية التقييم، وتمثلت هذه المؤشرات في: مصادر الضجيج، ومصادر الروائح، ومتوسط حجم النفايات المنزلية ومتوسط نصيب الفرد من المساحات الخضراء.

وكمرحلة تقييمية خصص للمتغيرات البيئية 20% من إجمالي القيمة الكلية للأوزان النسبية (100%)، قسمت على مؤشراتها الأربعة المعتمدة في التقييم على النحو الآتي: مصادر الضجيج 5%، مصادر الروائح 5%، متوسط حجم النفايات المنزلية 5%، متوسط نصيب الفرد من المساحات الخضراء 5%.

وبهذه الأوزان النسبية الموزعة على المؤشرات البيئية المعتمدة ستتم عملية التقييم بحسب درجة تأثير المؤشر المراد قياس جودة الحياة به، فإذا كان التأثير

جيداً فسيأخذ المؤشر القيمة الكلية للوزن النسبي المخصص له، في حين إذا كان التأثير سلبياً فلا يعطى له أي قيمة، أما إذا كان تأثيره متوسطاً فسيأخذ المؤشر نصف القيمة الكلية للوزن النسبي المخصص له، وهو ما يوضحه جدول (6).

جدول (6)
تقييم المتغيرات البيئية تبعاً للأوزان النسبية

اسم المؤشر	حالة المؤشر	تقييم المؤشر	القيمة النسبية (%)	القطاعات الحضرية
مصادر الضجيج	مرتفع (سيئ)	65 – 85 ديسبال	0	المنطقة الصناعية، ثليجان، يحياوي، مركز المدينة، المعدومين الخمس.
	متوسط (مقبول)	30 – 65 ديسبال	2,5	الهضاب، حشمي، قاوة، كعبوب، حي 1014 مسكناً، حي 1000 مسكن.
	منخفض (جيد)	30 ديسبال	5	شوف الكداد، عين السفيهة، القصرية، منطقة النشاطات.
مصادر الروائح	مرتفع (سيئ)	%60	0	مركز المدينة، المنطقة الصناعية، شوف الكداد، حشمي.
	متوسط	%60 – 40	2,5	يحياوي، حي 1014 مسكناً، حي 1000 مسكن، المعدومين الخمس، كعبوب.
	منخفض (جيد)	%40	5	القصرية، قاوة، ثليجان، منطقة النشاطات، عين السفيهة، الهضاب.
متوسط حجم النفايات المنزلية	مرتفع (سيئ)	8 كلغ/ أسرة/ يوم	0	القصرية، ثليجان، حشمي، حي 1014 مسكناً، يحياوي، مركز المدينة، قاوة.
	متوسط	5– 8 كلغ/ أسرة/ يوم	2,5	الهضاب، منطقة النشاطات، المنطقة الصناعية.
	منخفض (جيد)	5 كلغ/ أسرة/ يوم	5	عين السفيهة، شوف الكداد، المعدومين الخمس، حي 1000 مسكن، كعبوب.
متوسط نصيب الفرد من المساحات الخضراء	مرتفع (جيد)	19 م^2/ فرد	5	مركز المدينة، شوف الكداد.
	متوسط	5– 8 م^2/ فرد	2,5	حي 1000 مسكن، منطقة النشاطات، المعدومين الخمس.
	منخفض (سيئ)	5 م^2/ فرد	0	قاوة، عين السفيهة، المنطقة الصناعية، كعبوب، يحياوي، حي 1014 مسكناً، حشمي، الهضاب، القصرية، ثليجان.

المصدر: معالجة الباحثين 2015.

وتأتي مرحلة تصنيف القطاعات الحضرية المشكلة لمدينة سطيف بحسب القيمة المتحصل عليها من الأوزان النسبية على النحو الآتي:

– مجموع الأوزان النسبية المتحصل عليها ⩽ 12,5%: تكون جودة الحياة بالقطاع الحضري عالية طبقاً للمتغيرات البيئية.

– مجموع الأوزان النسبية المتحصل عليها (10 – 12,5%): تكون جودة الحياة بالقطاع الحضري متوسطة طبقاً للمتغيرات البيئية.

– مجموع الأوزان النسبية المتحصل عليها ⩾ 10%: تكون جودة الحياة بالقطاع الحضري منخفضة طبقاً للمتغيرات البيئية (جدول 7).

جدول (7)
تصنيف القطاعات الحضرية تبعاً للأوزان النسبية المتحصل عليها للمتغيرات البيئية بمدينة سطيف

	الوزن النسبي لكل مؤشر من المتغيرات البيئية					
اسم القطاع	مصادر الضجيج	مصادر الروائح	متوسط حجم النفايات المنزلية	متوسط نصيب الفرد من المساحات الخضراء	مجموع الأوزان النسبية	مستوى جودة الحياة
عين لسفيهة	5	5	5	0	15	جيد
حي 1000 مسكن	5	2,5	5	2,5	15	جيد
منطقة النشاطات	5	5	2,5	2,5	15	جيد
شوف الكداد	5	0	5	5	15	جيد
كعبوب	2,5	5	5	0	12,5	متوسط
المعدومين الخمس	0	2,5	5	2,5	10	متوسط
القصرية	5	5	0	0	10	متوسط
الهضاب	2,5	5	2,5	0	10	متوسط
حشمي	2,5	5	0	0	7,5	سيئ
قاوة	2,5	5	0	0	7,5	سيئ
حي 1014 مسكناً	2,5	2,5	0	0	5	سيئ

تابع/ جدول (7)
تصنيف القطاعات الحضرية تبعاً للأوزان النسبية المتحصل عليها للمتغيرات البيئية بمدينة سطيف

	الوزن النسبي لكل مؤشر من المتغيرات البيئية					
اسم القطاع	مصادر الضجيج	مصادر الروائح	متوسط حجم النفايات المنزلية	متوسط نصيب الفرد من المساحات الخضراء	مجموع الأوزان النسبية	مستوى جودة الحياة
مركز المدينة	0	0	0	5	5	سيئ
ثليجان	0	5	0	0	05	سيئ
يحياوي	0	2,5	0	0	2,5	سيئ
المنطقة الصناعية	0	0	2,5	0	2,5	سيئ

المصدر: معالجة الباحثين 2015.

وقد سمحت المعطيات الواردة في الجدول بوضع تصنيف للقطاعات الحضرية المشكلة لمدينة سطيف، قائم على مستوى نوعية الحياة المسجلة طبقاً للمتغيرات البيئية، التي يعكسها مجموع الأوزان النسبية المتحصل عليها بكل قطاع حضري.

6-4- متغيرات البنية الأساسية والخدمات:

شكلت متغيرات البنية الأساسية والخدمات جانباً مهماً في تقييم جودة الحياة الحضرية عبر القطاعات الحضرية لمدينة سطيف من خلال سبعة مؤشرات غاية في الأهمية، وهي درجة التغطية بالخدمات (التعليمية، والصحية، والثقافية والرياضية، والدينية، والأمنية والنقل الحضري) وكفاءة الشبكات التقنية المكملة للمسكن.

ومن أجل تقييم جودة الحياة عبر القطاعات الحضرية لمدينة سطيف طبقاً لمتغيرات البنية الأساسية والخدمات خصص لها 25% من إجمالي الأوزان النسبية (100%)؛ حيث قسمت على مؤشراتها السبعة المعتمدة في التقييم على النحو الآتي: الخدمات التعليمية 10%، والخدمات الصحية 2,5%، والخدمات الثقافية والرياضية 2,5%، وخدمات النقل الحضري 2,5%، والخدمات الدينية 2,5%، والخدمات الأمنية 2,5% وكفاءة الشبكات التقنية المكملة للمسكن 2,5%.

وبهذا التقسيم سيقيّم المؤشر في كل قطاع حضري ويعطى قيمة نسبية

تنسجم ودرجة تأثيره على جودة الحياة، فإذا كان التأثير جيداً فسيأخذ المؤشر القيمة الكلية للوزن النسبي المخصص له، في حين إذا كان التأثير سلبياً فلا يعطى له أي قيمة، أما إذا كان تأثيره متوسطاً فسيأخذ المؤشر نصف القيمة الكلية للوزن النسبي المخصص له، وهو ما أمكن توضيحه في جدول (8).

جدول (8)
تقييم متغيرات البنية الأساسية والخدمات تبعاً للأوزان النسبية

اسم المؤشر			حالة المؤشر	تقييم المؤشر	القيمة النسبية (%)	القطاعات الحضرية
الخدمة التعليمية	الطور الإبتدائي	درجة التغطية	⩽ 06 مؤسسات	جيد	2,5	حي 1014 مسكناً، حي 1000 مسكن، كعبوب، ثليجان، يحياوي.
			05 – 04	متوسط	1	حشمي، المعدومين الخمس، القصرية.
			⩾ 04	سيئ	0	الهضاب، شوف الكداد، قاوة، مركز المدينة، منطقة النشاطات، المنطقة الصناعية، عين السفيهة.
		متوسط شغل القسم	35 تلميذ/ قسم	سيئ	0	شوف الكداد، يحياوي، كعبوب، المعدومين الخمس.
			35 – 25	متوسط	1	حشمي، قاوة، حي 1014 مسكناً، عين السفيهة، حي 1000 مسكن، ثليجان، منطقة النشاطات.
			⩾ 25	جيد	2,5	الهضاب، مركز المدينة، القصرية.
	الطور المتوسط	درجة التغطية	7–5 مؤسسات	جيد	2,5	حي 1000 مسكن، يحياوي، المعدومين الخمس.
			4 – 2	متوسط	1	كعبوب، القصرية، ثليجان، حي 1014 مسكناً.
			⩾ 2	سيئ	0	شوف الكداد، الهضاب، حشمي، قاوة، عين السفيهة، منطقة النشاطات، المنطقة الصناعية، مركز المدينة.

تابع/ جدول (8)
تقييم متغيرات البنية الأساسية والخدمات تبعاً للأوزان النسبية

اسم المؤشر			حالة المؤشر	تقييم المؤشر	القيمة النسبية (%)	القطاعات الحضرية
		متوسط شغل القسم	⩽ 40 تلميذ/ قسم	سيئ	0	حشمي، كعبوب.
			40 –25	متوسط	1	شوف الكداد، حي 1014 مسكناً، يحياوي.
			⩾ 25	جيد	2,5	القصرية، حي 1000 مسكن، ثليجان، المعدومين الخمس، مركز المدينة، قاوة، الهضاب.
درجة التغطية بالخدمة الصحية			⩽ تجهيز صحي	مرتفع (جيد)	2,5	ثليجان، حي 1000 مسكن، شوف الكداد، كعبوب.
			تجهيز صحي واحد	متوسط	1	حشمي، يحياوي، عين السفيهة، المعدومين الخمس.
			لا وجود لتجهيز صحي	منخفض (سيئ)	0	مركز المدينة، قاوة، القصرية، الهضاب، حي 1014 مسكناً، منطقة النشاطات، المنطقة الصناعية.
درجة التغطية بالخدمة الثقافية والرياضية			⩽ تجهيز ثقافي رياضي	مرتفع (جيد)	2,5	حي 1014 مسكناً، يحياوي، كعبوب، ثليجان، مركز المدينة، المعدومين الخمس، حي 1000 مسكن.
			تجهيز ثقافي رياضي واحد	متوسط	1	الهضاب، حشمي، القصرية، شوف الكداد، المنطقة الصناعية.
			لا وجود لتجهيز ثقافي رياضي	منخفض (سيئ)	0	عين السفيهة، قاوة، منطقة النشاطات.
درجة التغطية بخدمات النقل الحضري			تغطية جيدة	جيد	2,5	الهضاب، حشمي، القصرية، المنطقة الصناعية، حي 1014 مسكناً، يحياوي، كعبوب، ثليجان، مركز المدينة، المعدومين الخمس، حي 1000 مسكن، منطقة النشاطات، قاوة"، عين السفيهة.

تابع/ جدول (8)
تقييم متغيرات البنية الأساسية والخدمات تبعاً للأوزان النسبية

اسم المؤشر	حالة المؤشر	تقييم المؤشر	القيمة النسبية (%)	القطاعات الحضرية
	تغطية ضعيفة	سيئ	0	شوف الكداد.
درجة التغطية بالخدمات الدينية	تجهيز ديني	جيد	2,5	حشمي، حي 1014 مسكناً، ثليجان، المعدومين الخمس، القصرية، مركز المدينة، كعبوب، يحياوي، شوف الكداد، حي 1000 مسكن.
	تجهيز ديني واحد	متوسط	1	عين السفيهة، قاوة، منطقة النشاطات، الهضاب.
	لا وجود لتجهيز ديني	سيئ	0	المنطقة الصناعية.
درجة التغطية بالخدمات الأمنية	⩽ تجهيز أمني	جيد	2,5	حي 1014 مسكناً، يحياوي، كعبوب، حي 1000 مسكن.
	تجهيز أمني واحد	متوسط	1	مركز المدينة، المعدومين الخمس، القصرية، حشمي، ثليجان، عين السفيهة.
	لا وجود لتجهيز أمني	سيئ	0	منطقة النشاطات، المنطقة الصناعية، شوف الكداد، قاوة، الهضاب.
كفاءة الشبكات التقنية المكملة للمسكن	نسب رضا مرتفعة ⩽ 80%	جيد	2,5	الهضاب، حشمي، قاوة، القصرية، منطقة النشاطات، المنطقة الصناعية، حي 1000 مسكن، حي 1014 مسكناً.
	نسب رضا متوسطة 50 – 70%	متوسط	1	ثليجان، المعدومين الخمس، يحياوي.
	نسب رضا منخفضة ⩾ 50 %	سيئ	0	عين السفيهة، مركز المدينة، كعبوب، شوف الكداد.

المصدر: معالجة الباحثين 2015.

ويتم بعدها وضع تصنيف القطاعات الحضرية بحسب مستوى جودة الحياة المسجل بها طبقاً لمجموع الأوزان النسبية المخصصة لمتغيرات البنية الأساسية والخدمات التي تحصل عليها القطاع الحضري، ويكون على النحو الآتي:

– مجموع الأوزان النسبية ⩽ 15%: تكون جودة الحياة بالقطاع الحضري مرتفعة طبقاً لمتغيرات البنية الأساسية والخدمات.

– مجموع الأوزان النسبية (12–15%): تكون جودة الحياة بالقطاع الحضري متوسطة طبقاً لمتغيرات البنية الأساسية والخدمات.

– مجموع الأوزان النسبية ⩾ 12%: تكون جودة الحياة بالقطاع الحضري منخفضة طبقاً لمتغيرات البنية الأساسية والخدمات (جدول 9).

جدول (9)
تصنيف القطاعات الحضرية تبعاً للأوزان النسبية المتحصل عليها لمتغيرات البنية الأساسية والخدمات بمدينة سطيف

	الوزن النسبي لكل مؤشر من متغيرات البنية الأساسية والخدمات									
اسم القطاع	التغطية بالخدمات التعليمية	التغطية بالخدمات الصحية	التغطية بالخدمات الثقافية والرياضية	التغطية بخدمات النقل الحضري	التغطية بالخدمات الدينية	التغطية بالخدمات الأمنية	كفاءة الشبكات التقنية المكملة للمسكن	مجموع الأوزان النسبية	مستوى جودة الحياة
حي 1000 مسكن	8,5	2,5	2,5	2,5	2,5	2,5	2,5	23,5	جيد
ثليجان	07	2,5	2,5	2,5	2,5	01	01	19	جيد
يحياوي	06	01	2,5	2,5	2,5	2,5	01	18	جيد
حي 1014 مسكناً	5,5	00	2,5	2,5	2,5	2,5	2,5	18	جيد
المعدومين الخمس	06	01	2,5	2,5	2,5	01	01	16,5	جيد
القصرية	07	00	01	2,5	2,5	01	2,5	16,5	جيد
كعبوب	3,5	2,5	2,5	2,5	2,5	2,5	00	16	جيد
مركز المدينة	05	00	2,5	2,5	2,5	01	00	13,5	متوسط
حشمي	02	01	01	2,5	2,5	01	2,5	12,5	متوسط

تابع/ جدول (9)
تصنيف القطاعات الحضرية تبعاً للأوزان النسبية المتحصل عليها لمتغيرات البنية الأساسية والخدمات بمدينة سطيف

اسم القطاع	الوزن النسبي لكل مؤشر من متغيرات البنية الأساسية والخدمات								
	التغطية بالخدمات التعليمية	التغطية بالخدمات الصحية	التغطية بالخدمات الثقافية والرياضية	التغطية بخدمات النقل الحضري	التغطية بالخدمات الدينية	التغطية بالخدمات الأمنية	كفاءة الشبكات التقنية المكملة للمسكن	مجموع الأوزان النسبية	مستوى جودة الحياة
الهضاب	05	00	01	2,5	01	00	2,5	12	متوسط
قاوة	3,5	00	00	2,5	01	00	2,5	9,5	سيئ
شوف الكداد	01	2,5	01	00	2,5	00	00	07	سيئ
منطقة النشاطات	01	00	00	2,5	01	00	2,5	07	سيئ
عين السفيهة	01	01	00	2,5	01	01	00	6,5	سيئ
المنطقة الصناعية	00	00	01	2,5	00	00	2,5	06	سيئ

المصدر: معالجة الباحثين 2015.

من خلال ما سبق سُجل اختلاف في مستوى جودة الحياة عبر القطاعات الحضرية لمدينة سطيف طبقاً لمتغيرات البنية الأساسية والخدمات عكسها التباين في قيمة الأوزان النسبية المتحصل عليها من قطاع حضري إلى آخر.

7- تقييم جودة الحياة لجميع المتغيرات العمرانية، والاجتماعية والاقتصادية، والبيئية، والبنية الأساسية والخدمات عبر القطاعات الحضرية لمدينة سطيف:

سمحت المراحل الأربع السابقة بتقييم جودة الحياة بمدينة سطيف عبر قطاعاتها الحضرية تبعاً لكل مجموعة من المتغيرات، كل مجموعة على حدة، من التقييم النهائي لجودة الحياة باستخدام كل المتغيرات الأربعة المعتمدة لتحديد مستوى جودة الحياة الحضرية بمدينة سطيف، التي ستعكس الوضع القائم لجودة الحياة في كل قطاع حضري وفي المدينة ككل (جدول 10).

جدول (10)
التصنيف النهائي للقطاعات الحضرية تبعاً لكافة المتغيرات المقترحةفي تقييم جودة الحياة بمدينة سطيف

	متغيرات جودة الحياة بمدينة سطيف					
اسم القطاع	عمرانية	اجتماعية واقتصادية	بيئية	بنية أساسية وخدمات	مجموع الأوزان النسبية	مستوى جودة الحياة
منطقة النشاطات	22,5	22,5	15	07	67	جيد
حي 1000 مسكن	8,5	15	15	23,5	62	جيد
عين السفيهة	22,5	17,5	15	6,5	61,5	جيد
القصرية	17	17,5	10	16,5	61	جيد
حي 1014 مسكناً	15	20	05	18	58	متوسط
حشمي	18,5	15	7,5	12,5	53,5	متوسط
الهضاب	14,5	12,5	10	12	49	سيئ
ثليجان	12	12,5	05	19	48,5	سيئ
قاوة	17,5	12,5	7,5	9,5	47	سيئ
يحياوي	5	20	2,5	18	45,5	سيئ
شوف الكداد	11	10	15	07	43	سيئ
كعبوب	7	17,5	2,5	16	43	سيئ
مركز المدينة	4,5	17,5	05	13,5	40,5	سيئ
المعدومين الخمس	3,5	10	10	16,5	40	سيئ
المنطقة الصناعية	21	10	2,5	06	39,5	سيئ
مدينة سطيف	13,33	15,33	8,5	13,43	50,59	متوسط

المصدر: معالجة الباحثين 2015.

وتبرز النتائج المسجلة في جدول (10) أهمية المتغيرات المعتمدة في عملية تقييم جودة الحياة بمدينة سطيف عبر قطاعاتها الحضرية؛ إذ يتضح ذلك من خلال

الانخفاض الكبير في القيّم النسبية للمتغيرات البيئية، والتقارب في القيم النسبية المسجلة بالمتغيرات العمرانية ومتغيرات البنية الأساسية والخدمات، بالإضافة إلى وجود تباينات في مجموع الأوزان النسبية؛ مما يعكس وجود فوارق مكانية واضحة في مستوى جودة الحياة عبر القطاعات الحضرية المشكلة لمدينة سطيف (شكل 3)؛ حيث سجل قطاع "منطقة النشاطات" أكبر وزن نسبي قدره 67% مما يعني ارتفاع مستوى جودة الحياة الحضرية به، في المقابل عرف قطاع "المنطقة الصناعية" تدنياً شديداً في مستوى جودة الحياة، وضحته القيمة النسبية الدنيا التي تحصل عليها والمقدرة بـ 39,5%، بينما تتوزع القطاعات الحضرية الأخرى بين هاتين القيمتين الحديتين؛ مما سمح بوضع تصنيف لها بحسب مستوى جودة الحياة الحضرية المسجلة بكل قطاع، وهو على النحو الآتي:

- **المستوى الأول – "قطاعات حضرية ذات جودة حياة مرتفعة":**

يضم هذا المستوى 04 قطاعات حضرية، هي: "منطقة النشاطات"، "حي 1000 مسكن"، "القصرية"، "عين السفيهة"؛ حيث تتميز هذه القطاعات الحضرية بمستوى عالٍ في نوعية متغيراتها العمرانية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية، وكذا في بنيتها الأساسية والخدمات؛ مما جعل مجموع الأوزان النسبية بها يفوق 60%.

- **المستوى الثاني – "قطاعات حضرية ذات جودة حياة متوسطة":**

ينتمي إلى هذا المستوى قطاعان حضريان، هما: "حي 1014 مسكناً"، "حشمي"، وهما يتميزان بمستوى متوسط في نوعية متغيراتهما المعتمدة في تقييم جودة الحياة الحضرية؛ حيث راوحت القيم النسبية فيهما بين 53,5% و58% على الترتيب.

- **المستوى الثالث – "قطاعات حضرية ذات نوعية حياة متدنية":**

يندرج ضمن هذا المستوى أكثر من نصف عدد القطاعات الحضرية؛ حيث لا يتعدى بها الوزن النسبي 49%، وهو ما يدل على تدهور في نوعية متغيراتها المعتمدة في عملية التقييم.

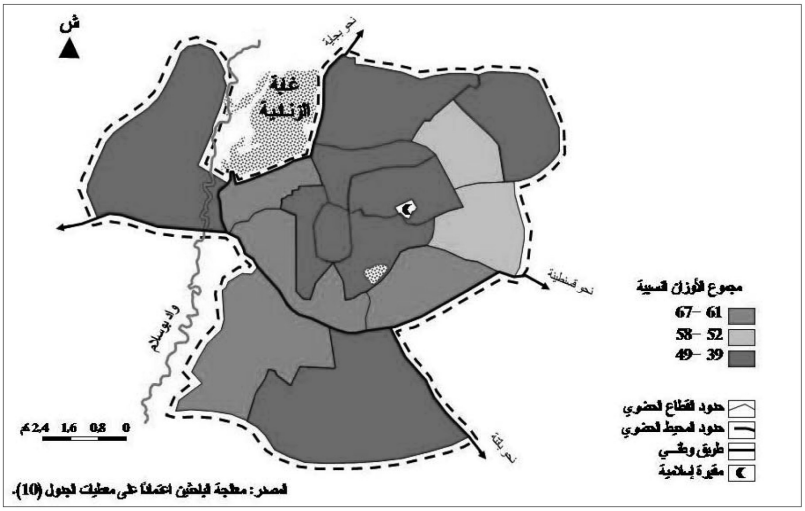

شكل (3): تصنيف القطاعات الحضرية تبعاً لمتغيرات تقييم جودة الحياة بمدينة سطيف (2015)

أما بالنسبة لمستوى جودة الحياة على مستوى مدينة سطيف فهو يندرج ضمن المستوى المتوسط بمجموع (50,59%) للأوزان النسبية، على نحو ما توضحه بوصلة جودة الحياة لمدينة سطيف (شكل: 4).

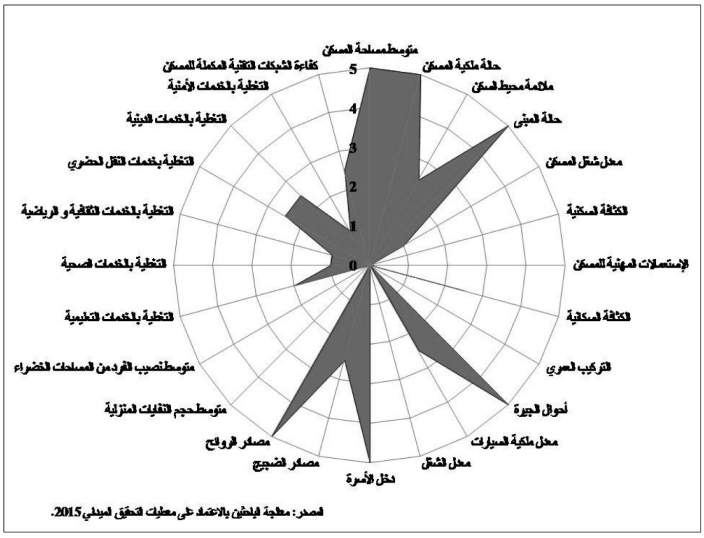

شكل (4): بوصلة جودة الحياة لمدينة سطيف (2015)

نتائج البحث:

شهدت مدينة سطيف تغيرات وتطورات عديدة مست جميع جوانب الحياة الحضرية، وظهرت كرد فعل للعديد من السياسات العمرانية المنتهجة وفق برنامج زمني محدد، نتج منها ظهور تباينات واسعة وفوارق عميقة في جودة الحياة، أعطت أكثر من صورة لنمط معيشة السكان عبر قطاعاتها الحضرية عكستها الخصائص المكتسبة لمتغيراتها العمرانية، والاجتماعية والاقتصادية، والبيئية والخدماتية، وذلك على النحو الآتي:

المتغيرات العمرانية:

يتضح أثر المتغيرات العمرانية على تباين مستوى جودة الحياة عبر القطاعات الحضرية لمدينة سطيف من خلال النتائج المسجلة في:

- التباين المسجل في متوسط مساحة المسكن، وهو يعزى للامتداد الواسع لمدينة سطيف وتعدد الأنماط السكنية بها، المدرجة ضمن مشاريع الإسكان المتعددة التي أنجزت بالمدينة، وكذا السياسة التخطيطية والظروف التي ظهرت فيها أحياءها السكنية.

- الكثافة السكنية ذات الفوارق الكبيرة بسبب التوزيع غير المتساوي للمساكن.

- تعدّد أنماط السكن والوظائف السائدة في كل قطاع حضري، بالإضافة إلى التغير في درجة استغلال الفضاء والفراغات والمناطق المفتوحة، مع الاختلاف الكبير في مساحة المسكن في حد ذاته، والفوارق التي سجلتها معدلات شغل المسكن، التي كان مفادها الاختلاف في توزيع العائلات التي تضم أكثر من أسرة، وكذا الاختلاف في توزيع المساكن والأسر الشاغلة لها.

- أهمية الورشات الحرفية ضمن مؤشر استخدامات المسكن، الذي يعود بالأساس إلى التباين المسجل في توزيع هذه الورشات الحرفية المدمجة ضمن المسكن، وكذا الاختلاف في الطبيعة الاجتماعية لسكان القطاعات الحضرية في حد ذاتهم، التي ارتبطت بأنواع مختلفة من الحرف المهنية الموروثة عن الآباء والأجداد.

- التباين في جودة المسكن الذي يعتبر اللبنة الأولى للتعبير عن الرفاه العمراني بالقطاع الحضري الذي عكسه التمايز في حالة المبنى ومدى مطابقته لقوانين التعمير، وعمر البناية، ومواد البناء المستخدمة في عملية إنجاز المساكن...

– التمايز في مدى رضا سكان القطاع الحضري عن محيطهم السكني والعلاقات التي تربطهم بجيرانهم ضمن مؤشر "مدى ملاءمة محيط السكن".

المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية:

أثر التباين في مؤشرات المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية على تباين مستوى جودة الحياة الحضرية عبر القطاعات الحضرية لمدينة سطيف نتيجة لما يأتي:

– التوزيع غير المتوازن للأحجام السكانية عبر القطاعات الحضرية، نظراً للتباين في معدلات الزيادة الطبيعية وحركة الهجرة، بالإضافة إلى مدى تركز التجهيزات والخدمات التي تعد عاملاً جد مهم في جذب السكان واستقرارهم، وكذا التباين في توزيع الكثافات السكانية، الذي يعزى إلى توزيع الحصص الشاغرة والمأهولة ونمط استغلال الفضاء (أفقياً أو عمودياً)، إلى جانب الاختلافات القائمة في التركيب العمري لسكان القطاعات الحضرية، الذي عكس بشكل واضح التباين في توزيع فئة السكان المنتجة وغير المنتجة، والتي من شأنها العمل على تحسين أوضاعهم المعيشية.

– التمايز في معطيات مؤشر العلاقات الاجتماعية والاختلاف في طبيعة الروابط الجوارية بين السكان عبر القطاعات الحضرية لمدينة سطيف، وهو ما باستطاعته التأثير على نوعية المحيط السكني المشترك بينهم، وكذا الاختلاف المسجل في معدلات ملكية السيارة عبر القطاعات الحضرية وهو ما يعد من أهم المؤشرات المعتمدة في عملية تقييم جودة الحياة بمدينة سطيف، ويعود سببه إلى التباين في الدخل الأسري وفي مستوى القدرة الشرائية للسكان، بالإضافة إلى الفوارق الواسعة في معدلات الشغل والإعالة عبر القطاعات الحضرية، وهو ما كان له انعكاس واضح على مستوى جودة الحياة من قطاع حضري لآخر.

المتغيرات البيئية:

أثرت مؤشرات المتغيرات البيئية على مستوى جودة الحياة عبر القطاعات الحضرية لمدينة سطيف من خلال ما يأتي:

– التباين في توزيع مصادر الضجيج عبر القطاعات الحضرية، المتمثلة في المنطقة الصناعية، ومحطة نقل المسافرين، ومنطقة النشاطات، والمركب الرياضي 08 ماي 1945، وجامعة "فرحات عباس"، وجامعة "الباز"، وجامعة "اليامين دباغين"، وأهم محاور النقل...

– تعدّد "مصادر الروائح" وتباين توزيعها المكاني عبر القطاعات الحضرية المشكلة لمدينة سطيف، ويرجع ذلك إلى الاختلاف في آراء السكان بخصوص هذا المؤشر، الذي يؤثر بشكل سلبي ومباشر على مستوى جودة الحياة الحضرية، أضف إلى ذلك الفوارق الحادة المسجلة بالقطاعات الحضرية، التي تخص حجم النفايات المنزلية المطروحة في اليوم، وتعرف هذه الأخيرة عجزاً في جمعها ونقلها للمعالجة والتخلص منها؛ حيث تبقى هذه النفايات المنزلية متراكمة في مواضع مكشوفة داخل النسيج الحضري لبعض القطاعات الحضرية.

– التباين في متوسط نصيب الفرد من المساحات الخضراء، وهو ما يعد من بين أهم المؤشرات المعبرة عن جودة الحياة بالقطاعات الحضرية لمدينة سطيف؛ حيث سجل كل من قطاع "مركز المدينة" وقطاع "شوف الكداد" معدلات فاقت المعدل العالمي الذي حددته المنظمة العالمية للصحة نظراً لتركز جل المساحات الحضرية العمومية في مدينة سطيف في هذين القطاعين الحضريين.

متغيرات البنية الأساسية والخدمات:

ترتب على التباين الذي سجلته المؤشرات المدرجة ضمن متغيرات البنية الأساسية والخدمات انعكاسات على مستوى جودة الحياة؛ وذلك نتيجة للتباين في التوزيع المكاني للخدمات عبر النسيج الحضري لمدينة سطيف من خلال:

– وجود تغطية مكانية مقبولة بالنسبة للخدمات التعليمية للطورين الابتدائي والمتوسط بالقطاعات الحضرية لمدينة سطيف؛ حيث يوجد في القطاعات الحضرية تجهيز تعليمي واحد على الأقل، باستثناء قطاع "المنطقة الصناعية"، بينما سجل متوسط شغل القسم تبايناً كبيراً في قيمه من قطاع حضري لآخر عكسه التباين في توزيع عدد التلاميذ، وعدد المؤسسات التعليمية، وكذا عدد الأقسام عبر القطاعات الحضرية.

– سجلت الخدمات الصحية بمدينة سطيف تغطية جيدة، وهو ما فسرته الفعالية العالية لهذه الخدمة مقارنة بالمعدل الوطني للصحة؛ حيث سجلت معدلات مقبولة على مستوى المدينة، في مقابل ذلك عرفت هذه الخدمات توزيعاً مكانياً غير متوازن بين القطاعات الحضرية للمدينة.

– شهدت التغطية المكانية بالتجهيزات الثقافية والرياضية تبايناً ملحوظاً عبر القطاعات الحضرية لمدينة سطيف؛ حيث وجدت بعض التجهيزات في قطاعات

حضرية معينة دون أخرى، في حين سجل غيابها في قطاعات أخرى، خاصة في قطاعات: "عين السفيهة"، و"قاوة" و"منطقة النشاطات".

– أغلبية سكان مدينة سطيف لهم النصيب نفسه من الخدمات الدينية؛ حيث تعرف التجهيزات الدينية تغطية واسعة وجد مقبولة مست جميع القطاعات الحضرية بمدينة سطيف باستثناء قطاع المنطقة الصناعية الذي سجل غياباً لهذا النوع من الخدمات.

– سجلت القطاعات الحضرية لمدينة سطيف تبايناً في توزيع الخدمات الأمنية، وشكلت مؤشراً جد مهم لما لها من أهمية بالغة في استقرار الحياة اليومية لسكان مدينة سطيف.

– تغطي خدمات النقل الحضري مجالات واسعة من مدينة سطيف؛ حيث تربط بين مختلف أحيائها السكنية، وهو ما عكس التغطية الجيدة لهذا النوع من الخدمات بشكل نوعي ومقبول بفرص تنقل متكافئة بين كل سكان مدينة سطيف، وستتحسن نوعية هذا النوع من الخدمات وترتفع كفاءته مع بداية تشغيل خطوط الترامواي.

– تباينت قيم مؤشر "كفاءة الخدمات المكملة للمسكن" بين القطاعات الحضرية لمدينة سطيف، وهو ما عكسه الاختلاف في مدى فعالية الشبكات التقنية المختلفة (المياه الصالحة للشرب، الصرف الصحي، الكهرباء، الغاز)، وهو ما أثر بشكل كبير على مستوى جودة الحياة بها.

وخلاصة لكل نتائج هذه المتغيرات من خلال مؤشراتها وبالاستناد للأوزان النسبية المتعلقة بكل مؤشر، فإن جودة الحياة قد سجلت تبايناً واضحاً في مستوياتها عبر القطاعات الحضرية للمدينة، التي تتدرج من المستوى الجيد إلى المتوسط فالسيئ، في مقابل ذلك نجد أن مستوى جودة الحياة لمدينة سطيف ككل يندرج ضمن المستوى المتوسط.

وبصفة عامة فهذه النتائج لا تعكس الصورة الكاملة لواقع جودة الحياة الحضرية بمدينة سطيف وكذا حجم المشكلات والعراقيل التي تعترض حياة السكان اليومية، وعليه لا بد من اتباع منهج يعتمد على أدوات متطورة لجمع البيانات ومعالجتها لتقييم أكثر عمقاً، وعليه يمكن تقديم بعض التوصيات.

التوصيات:

على ضوء ما سبق، يمكن إدراج بعض التوصيات، لعل من أهمها ما يأتي:

– اعتماد نظام المعلومات الجغرافية (GIS) كأداة لإنشاء قاعدة بيانات يتم الاستناد إليها في جميع البحوث العلمية التي تخص هذا النوع من المواضيع، والتي من شأنها توفير الكم الهائل من المؤشرات التي تُساهم في الفهم الأعمق والدقيق لموضوع جودة الحياة الحضرية.

– حث جميع المصالح والهيئات العمرانية والمعمارية على ضرورة العمل بهذا النوع من البرامج (GIS)؛ تسهم لغرض تحقيق التكامل فيما بينها، بهدف وضع خطط موحدة لحل المشكلات الحضرية المشتركة وتحقيق أعلى مستوى لجودة الحياة.

– ضرورة التدخل السريع لإيجاد الحلول اللازمة لحل المشكلات الحضرية المسجلة عبر القطاعات الحضرية لمدينة سطيف، من خلال متغيرات جودة الحياة مع وجوب المتابعة الزمنية للتحولات المكانية الطارئة عليها.

– إعطاء أولويات في عمليات التدخل للارتقاء بمستوى جودة الحياة عبر القطاعات الحضرية لمدينة سطيف، حيث يكون ذلك على حساب حجم الفجوة المسجلة على النحو الذي تمليه الأوزان النسبية المعتمدة في عملية التقييم.

– ضرورة الأخذ بعين الاعتبار جميع نتائج عمليات تقييم جودة الحياة بمدينة سطيف عبر قطاعاتها الحضرية قبل الشروع في عمليات التدخل المقترحة.

خاتمة:

يندرج موضوع جودة الحياة الحضرية ضمن البحوث العلمية الجديرة بالاهتمام في ميدان الدراسات العمرانية والمعمارية؛ حيث يحتل جانباً مهماً من حياة ساكن المدينة الذي لطالما همش داخل نسيجه الحضري، في حين شكل هذا النوع من الدراسات جانباً محدوداً في كتابات الباحثين المهتمين به.

ويزداد هذا الموضوع أهمية لارتباطه بمدينة سطيف، التي شهدت عبر مراحل متعاقبة العديد من التحولات المكانية التي مست جميع المتغيرات العمرانية، والاجتماعية، والاقتصادية والبيئية...، وجعلت منها فضاءً غير متجانس من خلال ظهور نطاقات متطورة وأخرى مهمشة؛ مما يتطلب التدخل كضرورة حتمية للتقليل

من حدة الفوارق المكانية وإيجاد تنمية شاملة تمس جميع النطاقات الحضرية، وهو ما يفسر الأهمية البالغة لموضوع جودة الحياة الحضرية في ظل التحولات المكانية المستمرة (سكانية، واجتماعية واقتصادية...) التي تشهدها المدينة اليوم.

وما نخلص إليه من خلال عملية تقييم جودة الحياة بمدينة سطيف هو أنها عملية ضرورية لا بد أن تشمل جميع المتغيرات المتمثلة أساساً في: المتغيرات العمرانية، والاجتماعية والاقتصادية، والبيئية ومتغيرات البنية الأساسية والخدمات، وقد حملت هذه المتغيرات في طياتها وضمن مؤشراتها مستوى جودة الحياة التي يعيش فيها سكان مدينة سطيف عبر قطاعاتها الحضرية، وقد تم التعبير عنها باعتماد الأوزان النسبية التي قُسمت وفق أهمية المتغيرات المستخدمة في عملية التقييم ودرجة تأثيرها في جودة الحياة.

وعليه، فقد سجلت القطاعات الحضرية تبايناً واضحاً في مستوى جودة الحياة بين الجيد والمتوسط والمتدني، ويمكن أن يعزى – في الأساس – إلى الاختلاف الواضح في نوعية مؤشراتها المستخدمة، والتي برزت أبعادها من خلال بوصلة جودة الحياة الحضرية كتمثيل بياني شامل لكل المؤشرات والتي أعطت رؤية شاملة ومفصلة لواقع جودة الحياة بمدينة سطيف من جميع الجوانب العمرانية، والاجتماعية والاقتصادية، والبيئية... عبر قطاعاتها الحضرية.

المراجع:

أيمن محمد مصطفى يوسف. (دون تاريخ). **قياس وإدارة تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة من خلال مؤشرات جودة الحياة**. نقلا عن الموقع الإلكتروني <http://www.urbanharmony.org/download/research/files/dr-ayman%20mostafa.pdf> بتاريخ 28/ 12/ 2013.

عائشة شايب. (2008). أدوات التعمير والتهيئة المستدامة للفضاءات الخارجية بالمجموعات الكبرى للسكن: حالة مدينة سطيف. "مذكرة ماجستير"، المركز الجامعي "العربي بن مهدي" أم البواقي.

عبد الحكيم كبيش. (2010). التمدد الحضري والحراك التنقلي في النطاق الحضري لمدينة سطيف. "أطروحة دكتوراه"، جامعة منتوري قسنطينة.

عبد الرحيم قاسم قناوي، وعصام عبد السلام جودة. (2008). **جودة الحياة والعمران في المناطق العشوائية**. مؤتمر الأزهر الهندسي الدولي العاشر، 24–26 ديسمبر 2008، كلية الهندسة، جامعة الأزهر.

عبد القادر أحمد عبد الرحمن سيد. (2013). جودة الحياة الحضرية بمدينة الجيزة. أطروحة دكتوراه، جامعة بني سويف.

فؤاد بن غضبان. (2015). **جودة الحياة بالتجمعات الحضرية: تشخيص مؤشرات التقييم**. عمان: الدار المنهجية للنشر والتوزيع.

شوقي بوزيد. (2002). مدينة سطيف: النمو الحضري وآليات تحضر الأطراف. "مذكرة ماجستير"، جامعة منتوري قسنطينة.

محفوظ جعجو. (2015). **تقييم جودة الحياة الحضرية في ظل التحولات المجالية بالمدن الجزائرية الكبرى: حالة مدينة سطيف**. "مذكرة ماجستير". جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي.

هناء محمد الجوهري. (2003). **المتغيرات الاجتماعية والثقافية المؤثرة على تشكيل نوعية الحياة في المجتمع المصري**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

Certu,. (2006). Centre d'ètudes sur les réseaux, les transports, l'urbanisme et les constructions publiques. De la qualité de vie au diagnostic urbain: vers une nouvelle méthode d'évaluation, le cas de la ville de Lyon, Lyon.

Hancock, T. (2000). *Quality of life indicators and the DHC*. Health Promotion Consultant, Ontario.

Jones, A. (2002). *A guide to doing quality of life studies*. University of Birmingham.

''La Ville de Sétif à travers les Ages'', Retrieved from: < http://forum.setif.info/index.php > ?topic = 11524.15. 27/in 23/05/2011.

Lelievre è., Findlay A. (1991). La mesure de la qualité de la vie dans les zones urbaines britannique. *Population*, 46e -2, 374-379.

Riseborough, M. (1997). *Quality of life: Devising holistic indicators*. Literature Review, University of Birmingham.

Swain, D. DPA. (2002). *Measuring progress: Community indicator and the quality of lfe*. Jacksonville Community Council Inc, Florida.

Urbase- Sétif. (1991). *Révision du plan directeur d'aménagement et d'urbanisme*.

www.arabgeographers.net/vb/uploaded/32845_11334286510.pdf < http://www.arabgeographers.net/vb/uploaded/32845_11334286510.pdf > in 11/06/2013.

قدم في: ديسمبر 2015

أجيز في: مارس 2016